الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي اليومي /الجمعة- السبت - الأحد

10-11-12/2/1435هـ الموافق 13-14-15/12/2013م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الانسان	2
هيئة حقوق الإنسان	15
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	22
حقوق الانسان في العالم	32

• حقوق الإنسان" تناقش نظام الإجراءات الجزائية الجديد

المصدر: جريدة الشرق السبت 11 صفر 1435هـ - 14 ديسمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/12/14/1023245

جدة – عامر الجفالي

قام فرع جمعية حقوق الإنسان في منطقة مكة المكرمة بعقد اجتماع حضره محامون وأكاديميون وموظفون في الجمعية بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وتم تسليط الضوء على نظام الإجراءات الجزائية الجديد وأهم ضمانات حقوق الإنسان التي توفرت للمتهم.

وقال المشرف العام على الفرع د. حسين الشريف، لـ «الشرق»: لاحظنا تطوراً ملموساً في النظام الجديد الذي راعى النقاط الموجودة في النظام السابق، وقد ينتج من خلال الممارسة مستقبلاً بعض الثغرات؛ لذلك نطالب بأن تكون هناك مراجعة دورية للنظام وتلافي الأخطاء المحتملة من واقع الممارسة مستقبلاً، ونعلم أن هذا النظام لن يعمل بالشكل الصحيح ما لم يتم إصدار اللائحة التنفيذية لهذا النظام، التي أشير إلى مدة صدورها من مجلس الوزراء في غضون تسعين يوماً من تاريخ نشره».

وأكد الشريف على وجوب احترام النظام من قبل كافة الأجهزة المعنية بالتعاطي معه سواء في مرحلة الاستدلال أو التحقيق وفي مرحلة المحاكمة أيضاً، وهذا الأمر أيضاً يؤكد مدى أهمية جهاز هيئة التحقيق والادعاء العام الذي يعتبر ضمانة من ضمانات المحقَّق معهم وهدفهم الوصول إلى الحقيقة؛ لذلك هم دائماً يحتاجون لدعم مادي وبشري وتقني حديث يسهل عملهم، ونحن في حقوق الإنسان نرى في هيئة التحقيق صمام أمان في حفظ حقوق المتهمين أثناء التحقيق».

وأوصى الاجتماع بمراجعة نظام المحامين الحالي لارتباطه المباشر بهذا النظام، وأكد المجتمعون على أهمية المطالبة بإنشاء جمعية أو هيئة خاصة بالمحامين تدافع عنهم وتهتم بشؤونهم وترعى تطوير نظامهم.

من جانبه قال المحامي عبدالكريم القاضي على هامش الاجتماع لـ «الشرق»: قد جاء إقرار هذه الأنظمة تتويجاً لما قضى به نظام القضاء ونظام ديوان المظالم، وآلية العمل التنفيذية لهما، وإنجازاً لمرحلة بالغة الأهمية من مراحل مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء ليشمل جميع مكونات المنظومة القضائية.

وأضاف «إن صدور هذه الأنظمة سيخدم السلك القضائي ويسهل الطريق إلى تحصيل الحقوق بوقت يختلف تماما عن التقادم الزمني الذي كان يمر بمراحل التقاضي في المراجعة والمتابعة، وبذلك ينتفي وقوع الضرر المحتمل على أصحاب الحقوق في التقادم الزمني المكلف وقت الترافع مما يجعله قراراً إيجابياً يستفيد منه المترافعون ووكلاؤهم وممثلوهم المحامون في وقوع النفع الذي يشملهم جميعا وكافة أطياف المجتمع».

«استئناف الشرقية» تنظر 4 قضايا «اتجار في البشر»... و«حقوق الإنسان» تحذّر

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 صفر 1435هـ - 15 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/582241

الدمام – منيرة الهديب

نظرت محكمة الاستئناف في المنطقة الشرقية، 4 قضايا «اتجار في البشر»، أحيلت إليها من محاكم المنطقة خلال العام الماضي، من بين قضايا أخرى أحيلت إلى المحكمة. فيما حذرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من تزايد حالات الاتجار في البشر في السعودية، مشيرة إلى أن من أبرز صوره: «دفع الأطفال إلى التسول»، و«إعلانات بيع العاملات المنزليات»، والاحتفاظ بجوازات العمال»، و«العضل عن الزواج»

وذكر مصدر في وزارة العدل، في تصريح إلى «الحياة»، أن «بعض هذه القضايا يتم النظر فيها حالياً، والاطلاع على الطعن المقدم من المتهمين، أو المدعي العام في القضية. فيما تمّ البت في معظمها». وأوضح المصدر، أن الاتجار في البشر يكون بـ «توظيف، أو تجنيد شخص، وإيوائه، ونقله، أو الحصول عليه من طريق التهديد، أو استخدام القوة، أو الاحتيال، أو الإكراه».

وكشفت تقارير حديثة، أن قضايا الاتجار في البشر في السعودية، بلغت 72 قضية، خلال العام 1433هـ. وشكلت نحو 0.11 في المئة من إجمالي القضايا الجنائية التي صدر فيها صك أو إقرار من قبل المحاكم العامة والجزائية. وبذلك تسجل أدنى الأرقام فيما يتعلق بإجمالي القضايا الجنائية التي أوضحت التقارير أن إجماليها بلغ 65.669 قضية. كانت نسبة المتورطين فيها من السعوديين 71 في المئة، بـ 46.751 قضية. أما غير السعوديين فشكلوا نحو 29 في المئة، وتورطوا في 18.918 قضية.

فيما أوضح التقرير الإحصائي السنوي لوزارة العدل، أن حالات الاتجار في البشر، التي صدرت فيها أحكام، سجلت أعلى عدد في مدينة الرياض بـ 48 حالة، وشكلت الأحكام ضد السعوديين منها 35 حالة. فيما بلغت في مكة المكرمة 21، منها 19 حكماً ضد غير السعوديين، إضافة إلى تسجيل حكمين ضد مقيمين في المدينة المنورة، وحالة واحدة ضد مواطن سعودي في الحدود الشمالية.

بدوره، حذر الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان خالد الفاخري، «من شيوع صور من الاتجار في البشر في المجتمع، بصور غائبة عن الذهن»، مثل «دفع الأطفال إلى التسول، وإعلانات بيع العاملات المنزليات، والاحتفاظ بجوازات العمال، والعضل عن الزواج». وقال: «يفترض من الجهات المعنية محاسبة المستغلين»، مشيراً إلى «وضوح» الأنظمة فيما يتعلق في الاتجار في البشر، وتضمنها «عقوبات وغرامات».

وذكر الفاخري، في تصريح إلى «الحياة»، أنه ما يشيع ظهور هذه القضايا «قلة الوعي في الحقوق والأنظمة، وعدم معرفة الأفراد الذي قد يتعرضون إلى صورة من صور الاتجار في البشر بالأنظمة التي تحمي حقوقهم»، مؤكداً على الجميع «الإفادة مما جاء في نظام «الاتجار في الأشخاص»، الذي يتطلب عليهم التبليغ، إذ إن السكوت يسهم في تفاقم المشكلة والتجاوز على الحق برضى المجني عليه».

ولفت أمين جمعية حقوق الإنسان، إلى أن النظام «صريح وواضح، ويكفل الحماية من الاستغلال». وأوضح أن «جهود الجمعية لتفادي خطر الاتجار في البشر، منصبة على جانبين: الوقائي، ويكون بالتوعية. والجانب العلاجي، الذي يعمل وفق الأنظمة، بما يكفل حق الإنسان المتعرض إلى التجاوز».

الصيعري: سيعدمونني بعد 4 أيام وأنا مظلوم.. فتلاحقوا أمري

المصدر: جريدة الحياة الخميس 10 صفر 1435هـ - 12 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/581257

الرياض - حياة الغامدي

«قالوا لي سينفذون حكم الإعدام فيّ بعد أيام، وأنا مظلوم أنقذوني» بهذه العبارة وبنبرة حزن ويأس صرخ سجين «نجران» مبروك الصيعري المحكوم عليه بالإعدام بعد أن طبق في حقه حكم «القسامة» الذي لا يشترط اليقين بكونه القاتل.

وأكد الصيعري لـ«الحياة» أنه يعلم أن تنفيذ حكم الإعدام في حقه سيتم الأحد المقبل، وأنه لا جديد في ملف قضيته بعد فشل مساع لأعيان قبيلته للجهات المختصة في محاولة لإعادة النظر في ملف القضية.

من جهته، كشف الوكيل الشرعي للسجين علي الصيعري أمس لـ«الحياة» أن المساعي التي تقدم بها للجهات المختصة لم تظهر نتائجها، إلا أن هناك معلومات غير مؤكدة تشير إلى أنه ورد إلى إمارة منطقة نجران رد على البرقيات، إلا أنه يخشى من تأخر وصول أوراق المعاملة إلى المعنيين بالقضية لإعادة النظر فيها، ووصولها بعد تنفيذ حكم الإعدام.

وذكر الوكيل الشرعي أنهم مازالوا متأملين خيراً في إعادة النظر في القضية التي وصفها بغير الموجودة من الأساس، لاسيما أن ملف القضية خال من الأوراق الثبوتية لمعاينة الجثة ومخطط مسرح الجريمة، لافتاً إلى أن النظام ينص على إعادة النظر في القضية في حال عدم اكتمال المستندات المرتبطة بالقضية.

وأشار إلى أن القضية حدثت عام 2002 في اليمن، ولم يتقدم أهل القتيل في دعوى للسلطات السعودية إلا بعد مضي ثلاثة أعوام من دون دلائل أو براهين سوى حلف يمين أربعة أشخاص منهم، وكل شخص تقدم بـ 13 يميناً ليصلوا إلى 52 يميناً وهو حكم «القسامة» الذي لا يشترط فيه اليقين بكونه القاتل.

وشدد على أن بعض أهل القتيل في اليمن طالبوا بدية قيمتها ثلاثة ملايين ريال، فيما رفض بعضهم وتمسك بالقصاص، لافتاً إلى أن الشريعة تقول: «إذا تنازل أحد من ذوي القاتل يسقط القصاص». وأوضح أن السجين مبروك الصيعري وحيد أسرة بسيطة، ولم يجد من يدافع عنه، وراح ضحية نزاعات قبلية ليس له ذنب فيها.

وكانت «الحياة» نشرت الجمعة 27 سبتمبر الماضي قضية السجين بعنوان: « شهادة 52 يميناً تضع مواطنا أمام «القصاص» بتهمة «القتل» ويصرخ: أنا بريء»، فيما علمت «الحياة» أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان تسلّمت ملف قضية السجين مبروك الصيعري لدرسها ومعرفة أبعادها.

وكان السجين الصيعري أكد في تصريح آنذاك أنه حكم عليه بالسجن أربعة أعوام وستة أشهر و 3500 جلدة بتهمة المشاركة في القتل، وأنه بعد قضائه المدة أخبرته إدارة سجن نجران بأن الحكم منقوض من وزارة الداخلية، وبعد ذلك صدر في حقه حكم جديد بالإعدام على رغم أنه بريء منه.

الرياض تحتضن أكبر مؤتمر إقليمي لمساندة الطفل بخبرات محلية وعالمية

يناقش التحديات والخطط الفاعلة وتبادل الخبرات تحت شعار "طفل يتكلم.. الكل يستمع"

المصدر: جريدة الشرق الأوسط السبت 11 صفر 1435هـ - 14 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

الرياض: سالم سلمان

تحتضن العاصمة السعودية الرياض أضخم مؤتمر إقليمي لمساندة الطفولة، الذي تنظمه الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني، ممثلة في برنامج الأمان الأسري الوطني، ويأتي في إطار فعاليات المؤتمر الإقليمي لخط مساندة الطفل 116111 تحت شعار «طفل يتكلم.. الكل يستمع»، يوم الاثنين المقبل 16 ديسمبر (كانون الأول) الجاري، ويقام في مركز المؤتمرات بجامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية، ويستمر ثلاثة أيام.

وقالت الدكتورة مها المنيف، المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني لـ«الشرق الأوسط»: «إن المؤتمر يهدف إلى مناقشة التحديات والخطط الفاعلة، وتبادل الخبرات المتعلقة بخطوط مساندة الطفل حول العالم، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لجميع الشركاء والجهات المعنية للتنافس على تقديم الحلول والإسهامات المبتكرة في مجال مساندة الأطفال والمراهقين في جميع مناطق السعودية، من خلال محاضرات وأوراق وورش عمل قيمة مقدمة للمختصين والعامة من كبار وأطفال على حد سواء». وأشارت المنيف إلى أن محاور المؤتمر ستتناول حقوق الطفل، ودور خط مساندة الطفل في تعزيزها، ودور القطاعين الحكمي والأهلي في دعم خطوط مساندة الطفل، والإحصاءات ونظم جمع البيانات ودورها في تعزيز خطوط مساندة الطفل، وتجارب الدول العربية في خطوط مساندة الطفل، وآليات الوصول إلى الطفل، والتحديات والعقبات، ونظم الاتصالات ودورها في دعم خط المساندة، ودور الشباب والأطفال في خط مساندة الطفل.. الآمال والتطلعات.

ويأتي المؤتمر الإقليمي لخط مساندة الطفل كإعلان رسمي لإطلاق خط مساندة الطفل 116111 في السعودية، الذي تشارك في مجلس إدارته الإشرافية 17 جهة حكومية وأهلية، وتترأسه الأميرة عادلة بنت عبد الله بن عبد العزيز، رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني. وقدمت وزارة التربية والتعليم ممثلة في اللجنة الوطنية للطفولة، رعايتها للمؤتمر، لتكون الراعي الاستراتيجي، في مساهمة منها لدعم برنامج الأمان الأسري الذي تجمعه بالوزارة شراكة عمل في عدد من القطاعات التوعوية الموجه إلى شريحة الأطفال في التعليم العام.

وأوضحت المنيف أن المؤتمر سيكون فرصة للتعاون بين جميع هذه الجهات لخدمة الطفل، وأن خط مساندة الطفل السعودي مشروع وطني مسؤولية جميع القطاعات المشاركة، وليس ملكا لجهة واحدة فقط، لافتة إلى تمنياتها بأن يتم الاستفادة من المؤتمر في تحسين الخدمات المقدمة للطفولة في الوطن العربي، وتحسين هذه الوسيلة للوصول إلى الأطفال في المدن والمناطق النائية، والوصول إلى الأطفال الذين يحتاجون مساعدة كأطفال الشوارع.

وأكدت المنيف أن فعاليات المؤتمر ستتضمن عرض عدد من التجارب الإقليمية والعربية والدولية في مجال مساندة الطفل، مشيرة إلى مشاركة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة قطر، مملكة البحرين، المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية الجزائر، بالإضافة إلى الجمهورية اللبنانية، الجمهورية اليمنية، وجمهورية مصر العربية، لافتة إلى وجود تجارب عالمية ستقدم خلال المؤتمر من قبل مملكة الدنمارك والولايات المتحدة.

وحسب المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني، فإن أوراق العمل المقدمة خلال المؤتمر تشتمل على أوراق عمل محلية وعربية وعالمية، بعضها وصفية لتجارب عدة دول في إنشاء خط مساندة الطفل، والعقبات والتحديات التي واجهتهم في الوصول إلى الطفل وخدمته من خلال خطوط المساعدة. وألمحت المنيف إلى أن هناك أوراقا عن دور الخطوط في جمع المعلومات فيما يخص حقوق الطفل، والعنف ضد الطفل، والمشكلات العائلية والسلوكية التي تؤثر في الأطفال، ونظم الاتصالات خاصة الاتصالات الحديثة، ودورها في دعم خطوط المساندة، مؤكدة أن تلك الأوراق العلمية سوف تسهم في معرفة حجم المشكلات التي يعانيها الأطفال، وبالتالي تقييم الخدمات المقدمة لهم، بما يتناسب مع مواد اتفاقية حقوق الأطفال.

وبينت المنيف أن خط مساندة الطفل بالسعودية أسس عام 2010. وانطلق بفترة تجريبية استقبل فيها اتصالات من كافة أنحاء المملكة، وذلك على مدار ثماني ساعات لمدة خمسة أيام في الأسبوع، مبينة أنه في عام 2011 تمت زيادة عدد ساعات العمل لإتاحة الفرصة لتقديم الاستشارات على مدى 12 ساعة يوميا لمدة خمسة أيام في الأسبوع. وكشفت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمان الأسري الوطني أنه في مطلع العام الدراسي 2013 أطلق خط مساندة الطفل حملة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، وكان الهدف من الحملة تمكين الطلاب والطالبات دون سن 18 سنة من الاتصال بالخط وطلب المشورة المناسبة مجانا، موضحة أن خط المساندة يقوم بإحالة مشكلاتهم إلى جهات الاختصاص لمعالجتها متى لزم الأمر.

وأكدت المنيف أن تلك الحملة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم هي الأولى من نوعها منذ تأسيس الخط وإطلاقه خلال شهر سبتمبر (أيلول) الماضي، حيث قام فريق خط مساندة الطفل باستقبال ما يراوح بين 1000 و1200 اتصال يوميا من كافة أنحاء المملكة، وهذه الاتصالات من الأطفال ومقدمي الرعاية لهم. وبينت المنيف أنه في المرحلة المقبلة، التي ستبدأ مطلع العام الميلادي المقبل 2014 سيتم تمديد أيام العمل بخط المساندة لتشمل سبعة أيام في الأسبوع، وتتمثل الأهداف الأساسية لخط مساندة الطفل في تلقي كافة الاتصالات من الأطفال أو مقدمي الرعاية لهم؛ بهدف تقديم المساندة على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، متخذة من شمولية خدمات الخط وسهولة الوصول إليها هدفا يسعى إليه القائمون على تقديم الخدمة، خاصة من الفئات الأكثر احتياجا أو تعرضا للخطر، ومراعاة تغطيتها للنطاق الجغرافي في المملكة.

كما يعتمد خط مساندة الطفل على تقديم المشورة النفسية والاجتماعية والتعليمية والقانونية الفورية المتخصصة للأطفال أو مقدمي الرعاية لهم، ومساندة الأطفال معنويا، وبناء ثقتهم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بهم بأنفسهم. وحسب القائمين على خط مساندة الطفل في السعودية، فإن الخط يسعى إلى التعامل الفوري مع الحالات الطارئة، من خلال آلية الإحالة المباشرة إلى الجهات المسؤولية عن التدخل الفوري، ومتابعة بلوغ الخدمة للأطفال في الوقت المناسب.

وأكدت الدكتورة مها المنيف أن خطتهم المستقبلية لخط مساندة الطفل بالسعودية تتجه نحو إشراك جميع الجهات الحكومية والأهلية المشاركة في خط مساندة الطفل لتكون يدا واحدة تعمل جميعها من أجل حماية الأطفال، وتقديم الرعاية لهم؛ لأنهم عماد المستقبل، مؤكدة ضرورة الاستجابة لكل اتصال من أي طفل في أنحاء المملكة، وتقديم الخدمة المناسبة، وتلبية احتياجات الطفل، والتدخل الفوري الفعال في الحالات الطارئة. وألمحت المنيف إلى أن خط مساندة الطفل يعمل لإنفاذ بنود اتفاقية حقوق الطفل، التي وقعت عليها السعودية عام 1996 بما يتناسب مع مبادئ الشريعة الإسلامية لتحقيق مصلحة الطفل.

يشار إلى أن المؤتمر الإقليمي لخط مساند الطفل يحظى بمشاركة محلية وعربية وعالمية واسعة من أبرز المختصين في مجال حماية الطفولة والقادمين من الجهات الحكومية والخاصة المختلفة في السعودية؛ حيث تشارك في المؤتمر وزارة الداخلية، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، شركة الاتصالات السعودية، إمارة منطقة الرياض، هيئة حقوق الإنسان، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، اللجنة الوطنية للطفولة، هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، بالإضافة إلى مشاركة دولية من دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية والغربية.

إمارة جازان: لا يمكن لأي جهة مصادرة أملاك المواطنين

الشايع: الخطاب الصادر يصب في مصلحة المواطن وحفظ حقوقه

المصدر: العربية نت الجمعة 10 صفر 1435هـ - 13 ديسمبر 2013م

اضغط هنا

الرياض - محمد عطيف

أكدت إمارة منطقة جازان في بيان لها، أنه لا يمكن لأي جهة مصادرة أملاك المواطنين تحت أي مبرر. ويمكن لأصحابها التقدم للمحاكم للحصول على الصكوك الشرعية كالمتبع حسب الأنظمة والتعليمات.

وأضاف البيان، أن أمير المنطقة الأمير محمد بن ناصر بن عبدالعزيز وجه لمتابعة تداعيات وردود الأفعال المنشورة في بعض الصحف المحلية والمواقع ووسائل التواصل الاجتماعي حول التعميم الصادر عن أمانة المنطقة بشأن حجج الاستحكام، وما واكب ذلك من بلبلة وإثارة، أدت للفهم الخاطئ لمضمون وأهداف التعميم.

وفي سياق التوضيح أضاف البيان، "إن وصف فضاء الوارد في تعميم أمانة المنطقة - الخاص بقضية حجج الاستحكام - تعني وصفاً للوضع الراهن للأرض من عدم وجود مبانٍ أو زراعات، ولا تلغي الملكية، وشددت على أن أمانة المنطقة ترحب بالإعلاميين والمواطنين لإيضاح ملابسات الموضوع والتأكيد على أن آليات العمل في الحجج لم يطرأ عليها أي تغيرات".

قرار مثير للجدل

وكان أمين المنطقة محمد بن حمود الشايع، قد أصدر قرارا خلال الأيام القليلة الماضية أشار فيه، "أنه في حال كانت الأرض المجاورة للأرض المطلوب استخراج حجة استحكام عليها بدون إثباتات رسمية تسجل على أنها أرض فضاء دون ذكر صاحب الادعاء، بالإضافة إلى عدم استخراج حجج استحكام إلا على الأراضي التي تكون تحت يد المنهي، وتم إحياؤه قبل عام 1387هـ".

وهو ما فهم منه اعتبارها أراض بيضاء ولا اعتبارية (للحجج)، وهو ما أثار الكثير من الاستهجان في أوساط المنطقة التي تعتبر الكثير من أراضيها ملكا للأهالي منذ مئات السنين بحسب ردود الأفعال المختلفة ولا يملك أكثرهم صكوكا بحكم المبالغة في الاجراءات الرسمية. حيث أنشأ بعض الأهالي "هاشتاق" على تويتر عنوانه (أراضي _جازان_ دونها_جماجم _ ودماء).

لا صحة لذلك

وأوضح أمين المنطقة لـ"العربية.نت"، "أنه لا صحة للمعلومات المتداولة، حول مصادرة الأراضي المثبتة بحجج الاستحكام".

وأضاف، "ما تم فهمه من الخطاب الصادر من أمانة المنطقة ليس المفهوم الصائب، وإنما هي معلومات مغلوطة لم يتم في نشرها مراعاة الحقيقة وتقصي الحقائق من مصدرها الصحيح والاستفسار من الأمانة".

وبيّن الشايع، "أن الخطاب الصادر والمتداول إنما يصب في مصلحة المواطن وحفظ حقوقه من التداخلات الحاصلة في تحديد حقوق الأرض على الطبيعة، من حيث تنزيل الإحداثيات لها، وهذا يضمن حقه في التملك ويسهل للأمانة عمل خارطة توثق كل الملكيات الموجودة على أرض الواقع". لافتا إلى "أن ما ذُكر من استبدال عبارة "يدعي تملكها" بكتابة الأرض المجاورة بأنها "أرض فضاء" يعتبر وصفا للحالة التي عليها الأرض من (مبانٍ- زراعة- فضاء) وكلا الكلمتين بمعنى واحد ولا تعني مصادرتها".

وقال الشايع، "إثبات الملكيات بالإثباتات الموجودة لدى المالك ليس للأمين حق في إصدار الأمر فيها ومصادرتها، وإنما يعود ذلك في اختصاص وزارة العدل المحاكم الشرعية"، وموضحاً أن الأمانة لها أنظمة وتعليمات تعمل على تطبيقها وتنفيذها".

وأفاد، "أن الوصف الذي حدد في الخطاب يعنى بطبيعة حال الأرض وما عليها، وهذا فيه إثبات لصاحب الأرض مستقبلاً في استخراج حجة التملك، كما أن الإحداثيات التي يتم تنزيلها عبر نظام الـ"GPS" تبين حدود الأرض بأكثر دقة من دون السماح بأي تداخل بينها وبين المجاورين لها، والشوارع التي سوف تنفذ، ويسهل على الأمانة عدم التلاعب في حدود الأراضي، وهذا فيه مصلحة ومنفعة للجميع".

وأوضح، المشرف العام على الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في جازان، أحمد البهكلي، لـ"العربية.نت"، أن هناك فعلا تحركات من الجمعية لمقابلة أمين المنطقة للتحقق من صحة ما ذكر وأن الجمعية تلقت شكاوى من الكثيرين" ، مؤكدا: "في حال تم التأكد من تضرر المواطنين فلا شك أن هناك إجراءات ستقدم عليها الجمعية. الجمعية التي تأمل الهدوء وعدم الذهاب بعيدا في التأويلات الخاطئة وإثارة الرأي العام".

اتهمنها بالسرقة وحققن معها3 مرات وفتشن ملابسها الحرامية" تحيل 4 معلمات ومديرة مدرسة للتحقيق»

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 10 صفر 1435هـ - 13 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131213/Con20131213661681.htm

عبدالعزيز الربيعي (الطائف)

وجه محافظ الطائف فهد بن عبدالعزيز بن معمر، إدارة التربية والتعليم للبنات بالتحقيق في شكوى تقدم بها مواطن ضد أربع معلمات في إحدى المدارس في حي قروى اتهمهن من خلالها بإهانة ابنته أمام الطالبات بعد اتهامها بسرقة مبلغ مالي من إحداهن وتفتيش ملابسها والتحقيق معها ثلاث مرات ما أدى لإصابتها بصدمة نفسية جراء نعتها بـ«الحرامية» من قبل زميلاتها في الفصل، أحيلت على إثرها إلى المستشفى التخصصي للكشف عليها وتشخيص حالتها وإصدار تقرير طبي حولها.

وجاء في التوجيه (الذي تحتفظ «عكاظ» بصورة منه)، أنه نظرا لما تعرضت له الطالبة من صدمة نفسية وحالة من الخوف والرغب بعد أن أحالتها مديرة المدرسة إلى المعلمات للتحقيق معها ما تسبب في إيذائها جراء نعتها بالحرامية من قبل زميلاتها وبناء عليه يجب التحقيق بدقة مع مديرة المدرسة حول تصرف المعلمات وتوجيه مدير مستشفى الملك عبدالعزيز التخصصي بالطائف للكشف عليها وإصدار تقرير طبي حول حالتها.

وذكر والد الطالبة أن ابنته البالغة من العمر (12 عاما) التي تدرس في الصف السادس الابتدائي تعرضت للإهانة والتشكيك من قبل المعلمات بعد سرقة مبلغ مالي من إحداهن، حيث تم التحقيق معها ثلاث مرات وتفتيش ملابسها إلا أنهن لم يعثرن على المبلغ المالي بحوزتها، ما جعل زميلاتها في الفصل ينعتنها بـ«الحرامية».

وقال «لم تشفع دموع ابنتي لها أمام المعلمات عن التوقف عن إهانتها والتشكيك فيها أمام زميلاتها حتى أصبحت أضحوكة أمام الطالبات والمعلمات، كما أن الإهانات التي تعرضت لها أدخلتها في صدمة نفسية شديدة منعتها من العودة لمقاعد الدراسة وكذلك شقيقتها التي تدرس في ذات المدرسة والتي تخشى أن تتعرض للإيذاء والإهانة».

وأضاف: بعد الواقعة التي حصلت مع طفلتي توجهت إلى المدرسة لتقصي الأسباب إلا أن مديرة المدرسة أبلغت الحارس بعدم رغبتها في التحدث إلي»، واستغرب ولي أمر الطالبة الصمت وعدم التجاوب العاجل من قبل إدارة التربية والتعليم ورفضهم مقابلته مدير التعليم أو الوصول إليه.

وفي السياق، ذكرت مصادر مطلعة لـ«عكاظ» عن تسلم الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في الطائف صورة من ولي أمر الطالبة.

لجنة التحقيق تكتفي بلفت نظر المعلم

أمير المدينة يطلب إفادة حول الاعتداء على الطالب "يزن"

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 12 صفر 1435هـ - 15 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131215/Con20131215662102.htm

مها البدراني (المدينة المنورة)

طلب صاحب السمو الملكي الامير فيصل بن سلمان أمير منطقة المدينة المنورة من إدارة التربية والتعليم في المدينة المنورة إفادة عن قضية الطالب «يزن البدراني» الذي تعرض للعنف من قبل أحد المعلمين، ما أدى إلى إصابته في رأسه نقل على إثرها إلى المستشفى.

يأتي ذلك في وقت خلصت اللجنة التي شكلها مكتب التربية والتعليم في جنوب المدينة المنورة للتحقيق في المشكلة إلى لفت نظر المعلم وتنبيهه على استخدام أساليب تربوية في معالجة ما يقابله من إشكاليات والابتعاد عن الاساليب التي تخالف ذلك.

وذكر التحقيق أن التقرير الطبي الصادر من مستشفى الملك فهد في المدينة المنورة أكد أن الطالب يزن يتمتع بصحة جيدة ومتواجد بالمدرسة، وتمت مقابلته بحضور مدير المدرسة والمرشد الطلابي، موضحا أن الكشوفات لم تبين أي وجود لإصابات في الدماغ.

وأفاد المعلم في التحقيقات أنه أوقف الطالبين يزن وعماد بجانب السبورة لدخولهما الفصل متأخرين، ثم تحدثا مع زملائهما ما أدى إلى القيام بدفعهما على بعضهما وأدى ذلك إلى اصطدام رأسيهما بالجدار، وتطابقت إفادة الطالبين بإفادة المعلم، لكن هاشم البدراني والد الطالب قال ان ابنه أوضح له أن المعلم أمسكه من مؤخرة رأسه ثم ضربه بالجدار ما أدى إلى تأثره تأثرا شديدا وتم تنويمه في المستشفى 24 ساعة.

وبينت التحقيقات أن المعلم مشهود له بالكفاءة من قبل مدير المدرسة وكافة زملائه وطلاب المدرسة حيث أثنوا عليه خيرا.

بدوره، أوضح مدير الاعلام التربوي عمر البرناوي في تعليم المدينة المنورة أن إدارته رفعت تقريرا متكاملا عن الحادثه لأمير منطقة المدينة المنورة صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن سلمان، مؤكدا أن الادارة ممثلة في مديرها العام وكافة منسوبيها تتابع بكل اهتمام قضية الطالب يزن وهي لا تقر بأي حال مثل هذا التصرف وتحت أي ظرف.

وقال «رغم أن ولي أمر الطالب لم يتقدم بشكوى للإدارة، بل علمت بالمشكلة عبر الصحيفة، إلا أنها كلفت مكتب التربية والتعليم بجنوب المدينة المنورة الذي تتبع له المدرسة بتشكيل لجنة للتحقق من الأمر وعليه فقد قام المكتب بتكليف مشرفين تربويين بزيارة المدرسة وإعداد تقرير عن هذه القضية»، ملمحا إلى أن فريق التحقيق زار المدرسة الاثنين الماضي واجتمع بمدير المدرسة ووكيلها والمرشد الطلابي والمعلم المتهم بالاعتداء وبالطالب (يزن) صاحب القضية وكذلك الطالب (عماد) زميل يزن في الحادثة.

فيما أوضحت شرف القرافي المشرف على مكتب حقوق الانسان في المدينة المنورة أن فريقا من حقوق الانسان زار المدرسة واستعرض ملابسات الحادثة وحاولنا لقاء المعلم المتسبب إلا أنهم قالوا انه غير موجود، لافتة إلى أن المكتب سيقابل والد الطالب المعتدى عليه لتوعيته بحقوقه. وأسفت القرافي أن يرتكب معلم هذه التصرفات البعيدة عن الاسلوب التربوي خاصة، موضحة أن المكتب سيعد تقريرا متكاملا حول الحادثه من أجل رفعها للمركز الرئيسي بالرياض لاتخاذ اللازم.

"عن حادثة التعذيب في "بريمان

يجب أن نعي أن السجين، حتى لو ارتكب جريمة، فهو- في النهاية - إنسان، يجب صون كرامته، كما أن رعايته وتأهيله والاهتمام به ستجعله بعد خروجه عضوا نافعا ومنتجا في مجتمعه

المصدر: صحيفة الوطن الأحد 12 صفر 1435هـ - 15 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

علي الشريمي

نشرت صحيفة الوطن - قبل أيام - خبرا عن مقطع فيديو يظهر تعرض نزيل في العنبر رقم 7 بسجن بريمان لـ"التعذيب" على يد مجموعة من السجناء، وسط غياب الرقابة من قبل الجهات العاملة داخل السجن، وفيه ظهر خضوع عدد من النزلاء لأوامر صارمة يصدرها أحدهم لتنفيذ ربط النزيل "المعذب" بالحبال وتعليقه في سقف العنبر.

مقطع الفيديو انتشر بسرعة البرق في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، وأنشئ له وسم تويتري عنوانه: "مساجين_يعذبون_زميلهم"، استنكر من خلاله المغردون مثل هذه التصرفات اللاإنسانية، وطالبوا بعقوبات صارمة في حق هؤلاء السجناء المستهترين الذين لا يراعون كرامة الإنسان، وطالبوا بتطبيق العدالة عليهم وإعادة كرامة ذلك النزيل.

نزلاء سجن بريمان يعانون منذ سنوات الكثير من صور الإهمال كتدني مستوى الرعاية الصحية، وتكدس أعدادهم في العنابر، مع أن الأنظمة المحلية في المملكة والمعنية بهذا المجال، وتحديدا نظام الإجراءات الجزائية يوضح تفاصيل جميع الإجراءات التي تتعلق بالحقوق الثقافية والصحية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية للسجناء والسجينات، ويستطيع السجين استعمالها دون معارضة أحد له، وعدم قدرة أي شخص على سلب هذه الحقوق منه، إضافة إلى انضمام المملكة في 23 /09 /1997 إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة ا لقاسية أواللاإنسانية أو المهينة، ولكنه في الواقع ما زالت ترد بين الفينة والأخرى إلى هيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ووسائل الإعلام المحلية كثير من الحالات والتجاوزات التي تحدث في مراكز التوقيف والسجون، وسببها الرئيس هو غياب الرقابة، وعدم التزام بعض المحققين والموظفين بتطبيق الأنظمة بصورة سليمة، مما تنتج عنه أضرار بالغة بحقوق بعض السجناء تنعكس بشكل مباشر على صحتهم النفسية والجسدية.

ما حدث في سجن بريمان جدة، يكشف بكل وضوح غياب الرقابة، حيث طالب الشقيق الأكبر للنزيل المعنف بإدخاله مستشفى الأمل للتعافي من الإدمان، مؤكدا أن أخاه يعاني من اضطرابات نفسية ولا يدرك ما يقوم به وأن تحويله للطب الشرعي والنفسي سيثبت ذلك. وذكر أن أشخاصا خارج السج ن يقفون خلف تعذيبه حتى يستخدموه في ترويج المخدرات داخل السجن.

من الأهمية بمكان إنشاء مجلس رفيع للسجون، تكون مهمته إجراء الدراسات الخاصة بتطوير دور السجن على نحو يحقق الهدف منها، ويجعلها أكثر فاعلية في تقويم السجناء وإعادة تأهيلهم، إذ يجب أن يخضع السجين للكشف الطبي الكامل منذ لحظة دخوله السجن، ويفتح له ملف طبي فور دخو له عن طريق المركز الصحي داخل السجن، وذلك للتأكد من سلامته

وخلوه من الأمراض الجسدية والنفسية، فله الحق في حمايته من الأمراض، وتتم متابعة أي حالة مرضية للسجين طوال فترة وجوده في السجن، وإذا اتضح أنه مصاب بأي مرض معدٍ - لا سمح الله - يتم عزله عن بقية السجناء للمحافظة عليهم، وتتم متابعة حالته الصحية باستمرار، ويجب المحافظة على تواصله مع أسرته، ومن حق السجين أيضا إذا استدعت حالته الصحية وتعذر علاجه في المركز الطبي داخل السجن أن يتم نقله إلى مستشفى عام أو خاص، وذلك في الأقسام المخصصة للسجناء لمتابعة حالته وإخضاعه للعلاج.

أخيرا أقول: هذا السجين حتى لو ارتكب جريمة فهو في النهاية إنسان يجب صون كرامته، فرعايته وتأهيله والاهتمام به ستجعله بعد خروجه عضوا نافعا ومنتجا في مجتمعه.

اليوم

www.RNON.com شبكة راصد للفنون الرقمية

تصريحات في مكافحة الفساد

المصدر: جريدة اليوم الأحد 12 صفر 1435هـ - 15 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/109189.html

د.فائز بن سعد الشهري

نتابع جهود وتصريحات المسؤولين بالقطاعات المختلفة؛ للتثقيف من خلال الندوات والمنتديات وحلقات النقاش بقضايا التنمية، ومنها الفساد وطرق مواجهته، لحماية المقدرات الوطنية. وبمنتدى (أفضل الممارسات لحماية النزاهة ومكافحة الفساد بالقطاع الخاص)، الذي أقامته الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالتعاون مع مبادرة بيرل للمساءلة والشفافية بالرياض، حمل رئيس غرفة الرياض الشركات الأجنبية العملاقة مسؤولية الفساد بالقطاع الخاص السعودي، مشيرا إلى أن الفساد في السوق المحلية مستورد من هذه الشركات ومن المستشارين الأجانب في البلاد.

وبندوة (واقع الفساد الإداري في المملكة وجهود التغلّب عليه) التي نظمها معهد الإدارة العامّة، بالمشاركة مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالرياض، أكد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، أن ظاهرة الفساد تضلل معظم دول العالم، وتعيق التنمية والبناء الاقتصادي والتقدم في كثير منها، وأن المملكة ليست بمنأى عن تلك الظاهرة.

وكشف نائب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، خلال إجابته عن استفسارات المشاركين بالحلقة التعريفية بالاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، التي نظمتها وزارة التعليم العالي، بالتعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، أن هناك مناطق معينة يزداد فيها الفساد أكثر من غيرها، وخاصة في مجال الخدمات البلدية والنقل، لافتاً إلى أن من أبرز المعوقات التي يواجهها الجهاز (تمجيد الفاسدين).

وبالندوة التي نظمتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بالرياض بعنوان (دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد)، أكد رئيس جمعية حقوق الانسان، إنه لا ينبغي التشهير بالمفسدين، كون ضرره يشمل أسرته التي لا ذنب لها، ويصل إلى من حوله، حتى ولو ثبتت عليه الإدانة فالستر أولى.

وبمنتدى الرياض الاقتصادي، أوصى المشاركون بتوصيات من خلال مبادرات، وفيما يتعلق بـ (الفساد الإداري والمالي الواقع والآثار وسبل الحد منه) كان هناك أربع مبادرات، الأولى: تحديث الأنظمة ذات العلاقة المباشرة بمكافحة الفساد ومواءمتها مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والثانية: تعزيز دور مجلس الشورى وتفعيل دور أجهزة الرقابة الإدارية والمالية، والثالثة: إطلاق بوابة إلكترونية عامة موحدة عن كافة العقود والمشاريع الحكومية بتفاصيلها.. لإطلاع المجتمع وتوفير المعلومات له، والرابعة: فهي تطوير أدوات ومعايير اختيار القيادات الإدارية ومساءلتها..

وأخيراً وليس آخراً، جهود خيرة تسلط الضوء على الفساد، وتطرح مزيدا من آليات العلاج. وجميل تسليط الأضواء باستمرار بمراحل التخطيط والتنمية على المخلصين في أداء أعمالهم بجميع القطاعات بمراحل التنمية، من المتميزين والمبدعين ومكافآتهم وتحفيزهم، وجميل أن تدرس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مدى الاستفادة من نجاح علاج قضية العمالة المخالفة لنظامي العمل والإقامة، بوضع مهلة لإيداع الأموال التى تم اكتسابها بدون حق بحساب إبراء الذمة، وتطبيق نظام «من أين لك هذا؟».

حقوق الإنسان والاستفادة من النقد

المصدر: جريدة عكاظ السبت 11 صفر 1435هـ - 14 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131214/Con20131214661841.htm

حمود أبو طالب

موضوع حقوق الإنسان في المملكة غالبا ما تشوبه حساسية تجعل كثيرا من الجهات المسؤولة عنه والمتصلة به تتحدث بأسلوب دفاعي تجاه أي نقد أو ملاحظات، ويتضح هذا بصورة جلية عندما تثار أي قضية حقوقية عن المملكة في المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، إذ تبادر تلك الجهات بنفي كل ما يقال بصورة تتسم بالانفعال وتوجيه الاتهامات بالتحامل والتجني دون تحليل موضوعي لأساس القضية المثارة والأسباب التي جعلت تلك المنظمات تركز عليها وتهتم بها. صحيح أن هناك شيئا من التضخيم المتعمد لبعض القضايا تقف خلفه أسباب مختلفة، لكن ـ في اعتقادي ـ أنه لم يتم القيام بدراسة تحليلية موضوعية متأنية للمواضيع التي تجذب اهتمام المنظمات الدولية بها، وبحث تفاصيلها وحيثياتها وتحليل ردود الفعل تجاهها، ومحتوى خطابنا الإعلامي عنها، إلا أن الدكتور عبدالرحمن العناد العضو المؤسس في جمعية حقوق الإنسان وعضو الهيئة العلمية لكرسي عبدالرحمن الجريسي لدراسات حقوق الإنسان بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية أراد أن يفاجئنا، بالتزامن مع اليوم العالمي لحقوق الإنسان، بتقديم دراسة أكاديمية منهجية مهمة عن هذا الموضوع.

لقد قام الدكتور العناد بدراسة تقارير منظمة مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) عن المملكة، خلال الفترة من 2007 إلى 2013، لحصر وتحليل ودراسة القضايا التي أثارت اهتمام المنظمة وطريقة تعاملها معها والأساليب التي استخدمتها في مناقشتها، ومع أنه لا يبرئ المنظمة من بعض الأخطاء، إلا أنه يؤكد أنها اكتسبت خلال السنوات الماضية مصداقية عالية، سواء أعجبنا ذلك أم لا، وأنه من المهم، ونحن ننشد تطوير واقع حقوق الإنسان بالمملكة أن نعترف أن بعض ما تثيره المنظمة من قضايا يدعو للاهتمام، وليس للإنكار لمجرد الإنكار، وأنه من الضروري الاستفادة مما يثار حول واقع حقوق الإنسان بالمملكة بهدف تسليط الضوء عليه لحث الجهات المعنية على العمل على تطويره وتعزيزه، باعتباره الهدف السامي الأساس لكل الخطوات الإصلاحية التي عاشتها المملكة في السنوات السابقة. ونصح الدكتور العناد، في توصيته، كافة الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بحقوق الإنسان، وخاصة المدنية والسياسية، مثل وزارتي الداخلية والعدل وقطاع القضاء، بمتابعة كل ما تنشره منظمة مراقبة حقوق الإنسان، وغيرها من المنظمات والهيئات المحلية والدولية، في تقاريرها وبياناتها، والتحقق مما تشير إليه من مخالفات أو انتهاكات، وإصلاح ومعالجة الأخطاء، والتأكد من تطبيق الأنظمة واللوائح والالتزام التام بها، والرد على ما يتطلب الرد والتوضيح أولا بأول، والاستفادة منه مهما بدا متحاملا أو مبالغا أو غير صحيح.

خبر الدراسة وملخصها نشرته صحيفة الوطن يوم الثلاثاء الماضي، والدراسة تم تقديمها للمؤسسة البحثية، ونتمنى أن يتم تعميمها على كل الجهات المعنية للاستفادة منها، لأنها تناولت القضية بحياد غير مشوب بالعاطفة. كما يجب أن يتفهم المعنيون بشأن حقوق الإنسان أن المخالفات والانتهاكات تتم في كل الدول بدرجات مختلفة، ولا يمكن لدولة أن تنفيها وتدعي المثالية والكمال، بل تجب الاستفادة من الملاحظات كيفما كانت والتعامل معها دون انفعال.

التستر على المفسدين.. مثالية مفرطة!!

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 10 صفر 1435هـ - 13 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

التستر على المفسدين.. مثالية مفرطة!!حتى رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حريص على (الضرر) الكبير الذي سيصيب (ملايين) الأفراد الذين تربطهم علاقة بالمفسد الذي يتم التشهير به حال القبض عليه متلبسًا بالجريمة النكراء. أما المجتمع بأسره الذي لا يزيد عدد أفراده عن (عدد الأصابع)، فلا بواكي له.

ذلكم هو التفسير الوحيد لما قاله رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور/ مفلح القحطاني: (لا ينبغي التشهير بالمفسدين كون ضرره يشمل أسرته التي لا ذنب لها ويصل إلى من حوله، حتى ولو ثبتت عليه الإدانة فالستر أولى).

ومع احترامي وتقديري للدكتور مفلح، إلاّ أني أحسب قلقه مما يدخل في عالم المثالية المفرطة، إذ نسي سعادته أن الضرر الذي يتسبب فيه المفسد يتجاوز عدد (أقرباء) المفسد أضعافًا مضاعفة، وربما شمل المجتمع كله. القضية يا سادة هي أن التستر على (المُفسد)، إنما يُشجِّع غيره على ارتكاب الجُرم ذاته، أي هي النار تأكل الهشيم، والهشيم هو أفراد المجتمع الذين لا حول لهم ولا قوة.

خذوا مثلًا ذلك الذي يستغل نفوذه وسلطاته ليُمرِّر مصالحه الخاصة، ومنها على سبيل المثال تعيين أقرباء غير أكفاء دون إتاحة الفرصة لغيرهم من الأكفاء، لمجرد أنه صاحب نفوذ! كم من الضحايا هنا وقعوا تحت وطأة هذا المفسد؟ وكم من أمثاله سيُمارسون الفعل نفسه؟ وكم هو العدد الجمعي لهؤلاء الضحايا بالأمس واليوم وغدا؟!

ولو كان الأمر كذلك لتوجَّب في الوقت نفسه عدم الإعلان عن الحدود التي تقيمها الدولة على المستحقين لها حدًا أو تعزيرًا أو قصاصًا! وفي مقالي يوم أمس أشرت إلى مطالبة هيئة التحقيق والادعاء العام بالتشهير بهؤلاء المفسدين لأنه أمرٌ جلل لم تُجدِ معه كل التلويحات والتهديدات!

المجتمع كله على ظهر سفينة واحدة، وعليها مُفسدون يضرب الواحد منهم فيها خرقًا يزعم أنه لا يضر غيره، ويفعل غيره مثله حتى ينتشر الخرق، ويتسع على الراقع. المنادون بالمثالية يصيحون: تستّروا على هؤلاء. فأصحابنا قلقون على شعور الأقرباء، وهم قلة، وغير مبالين بالكثرة الباقية على السفينة.

اليوم
www.RNON.com شبكة قضايا للشؤون الإعلامية

الأحساء.. "سلب" مواقف سيارات المعاقين بيومهم العالمي

المصدر: جريدة اليوم السبت 11 صفر 1435هـ - 14 ديسمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/109098.html

لطيفة الملحم - الاحساء

اختتمت جمعية المعاقين بالاحساء مساء أمس، فعاليات اليوم العالمي للإعاقة تحت شعار «مجتمع شامل للجميع»، في مجمع العثيم مول التجاري بمشاركة العديد من ذوي الإعاقة، حيث تخلل الحفل عروض ترفيهية ومراسم الأطفال وألعاب حركية ومسابقات.

واستهجن رئيس نادي إرادة للمعاقين والمدرب الدولي للتنمية البشرية، فواز الدخيل عدم توفر مواقف لذوي الاحتياجات الخاصة عند قدومهم لحضور الفعاليات، مما سبب مشكلات لهم ولذويهم مؤكدا حاجة هذه الفئة من أبناء المجتمع إلى دعم كافٍ لإظهار مواهبهم وانجازاتهم.

وأكد رئيس وحدة الأشخاص لذوي الإعاقة في هيئة حقوق الإنسان بالشرقية خالد الهاجري أن الاهداف التي يتضمنها اليوم العالمي للإعاقة هي تذكير المجتمع بالمعاق وإنجازاته ومعرفة واجبه تجاهه، موضحاً جهود جمعية المعاقين في استضافة ذوي الاعاقة وتقديم الخدمات اللازمة لهم، ودور الهيئة في رصد أوضاع المعاقين ومراقبتها بشكل مستمر، من خلال نظام المراقبة الدوري، إلى جانب تقديم الدعم القانوني لحقوق ذوي الإعاقة وحفظ جميع متطلباتهم.

وبين المتخصص في مجال التوحد الدكتور منصور الجبران أن هناك قفزة كبيرة في الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة في القيام بتوعية المعاقين وتوفير كافة احتياجاتهم ومستلزماتهم، منوهاً أن جمعية المعاقين بالاحساء تتقدم كافة المراكز المتخصصة لذوي الإعاقة في رفع شأن المعاق والنهوض بقدراته وإنجازاته، مستدركا ان هناك جهات لا تقدم الدعم الكافي. وأشار إلى أهمية توعية الأسر بمشكلات ذوي الاحتياجات الخاصة.

ومن جانبه أكد مدير جمعية المعاقين بالاحساء عبداللطيف الجعفري أن المعرض يهدف إلى تعريف وتثقيف المجتمع بقدرات ذوي الإعاقة كافة، إلى جانب التعرف على متطلباتهم واحتياجاتهم، مبيناً أن الجمعية تسير وفق انظمة محددة وتتابع خطط تطوير المعاقين والنهوض بهم.

وأوضح رئيس مجلس إدارة جمعية المعاقين عضو مجلس الشورى الدكتور سعدون السعدون، أن الجمعية تسعى جاهدة إلى النهوض بالمعاقين من خلال متابعة سيرهم في التعليم الجامعي وتوفير كافة الوظائف الملائمة لقدراتهم، لافتا الى تواجد الجهات المعنية بذوي الإعاقة تسهم في رفع مستوى الوعي بالإعاقة والطرق المثلى للتعامل معها، وبها يسهم المجتمع في دمج المعاقين بالمجتمع ويوفر لهم حياة تتسم بالاستقلالية والاستقرار.

وأشار مشرف الفعاليات في الجمعية عبدالله الزبدة أن الفعاليات ساهمت في اظهار مواهب المعاقين وقدراتهم، وأن الجمعية أتت جاهدة في البحث على الفعاليات الترفيهية الملائمة لقدرات ذوي الإعاقة والتي تستهدف دمج كافة ذوي الإعاقة مع أقارنهم من خلال المعرض التوعوي التثقيفي بإنجازات معاقي الاحساء.

تأخر الهوية حرمهم الضمان.. والبيروقراطية تحالفت مع الفقر ضدهم

5 أيتام تحت خط الفقر بجازان جحدهم الجميع ورفقت بهم "ماعز" جدهم

المصدر: جريدة سبق السبت 11 صفر 1435هـ - 14 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/U5Lfde

محمد المواسي- سبق- جازان:
ذرفت دموع الجد محمد هتان أثناء حديثه لـ "سبق" عن وضع أحفاده الخمسة الذين لا مصدر رزق لهم سِوى الماعز التي تعوله وأحفاده من نسلها وحليبها، وباتت تتناقص حتى وصلت لخمس، إضافة للرمال الزاحفة التي تكاد تدفن منزلهم الضيق الذي لا يتجاوز غرفتين للنوم ومطبخاً وحماماً.
وبرغم ما يعانونه من شح المياه وأسعار نقلها المرتفعة لم يكن ألم اليتم وحيداً في تضييق الفرحة على خمسة إخوة، بل شاركه الفقر والبيروقراطية في الدوائر الحكومية، وحُرموا من حنان الأب والأم ونعمة لعيش بأسرة هانئة؛ وأكبرهم لم يدرس لأنه من ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا توجد في قريتهم مدرسة مؤهلة لتدريسه. انتهت الخلافات بين والدهم ووالدتهم بالطلاق، ومكثوا خمس سنوات منفصلين حتى توفي والدهم إبراهيم محمد هتان في حادث مروري، لتبدأ معاناتهم مع الحياة.
تقاسموا الحياة مع جدِّهم محمد الذي تجاوز الستين من عمره ويعاني من أمراض مزمنة، ورغم ذلك تكفَّل بهم مع قلة مدخوله المادي، حيث يتحصل على مبلغ لا يصل لـ 1700 ريال من الضمان الاجتماعي، ولديه خمسة رؤوس من الغنم يسترزق من نسلها وحليبها، أسكنهم معه في بيته الشعبي الذي يتكون من غرفتي نوم فقط، يسكنه هو وزوجته وأبناؤه وخمسة أيتام عن ابنه إبراهيم، يكافحون معه من أجل الرزق ويتعاونون في الاهتمام بأغنامه ولم يستحقوا الضمان الاجتماعي، رغم كل ما حدث لهم ويحدث، فقط لأنهم سعوديون بلا إثبات! حتى الإعانة المدرسية "تكافل" لم يستحقوها لأنهم لا يملكون هويّة.
هذا ما رواه لـ "سبق" جدهم محمد وعيناه تذرفان الدموع، مشيراً إلى أن والدهم توفي في حادث، وليس لهم أي مصدر رزق سوى الريالات التي يكسبها من غنمه وما يبقى من الضمان الاجتماعي، وقال: لم يحصلوا على ما يحصل عليه أي أيتام سعوديين من ضمان وغيره، وحتى لم يحصلوا على ما يحصل عليه زملاؤهم في المدرسة، وهذا كله بسبب وفاة والدهم "ابني" قبل أن يضمهم معه في بطاقة العائلة، ووالدتهم ليست سعودية، وهي مطلقة قبل وفاة والدهم".
وتابع: منذ أن مات والدهم وحتى اليوم وهم يعيشون معي وأسعى لهم في الأحوال، ولكنها حتى الآن لم تصدر لأي منهم ولكنّا وُعدنا ببطاقة للاثنين الكبار "حاتم وحسن" ولا نعلم متى ستصدر.

وأضاف: بعد الحادث الذي توفي فيه والدهم وجدتهم وعمهم، تنازلت عن دية ابني الآخر وزوجتي التي هي جدة الأيتام ولكن بعد أن كبر أبناء ابني إبراهيم رأوا أنهم بحاجة ماسة لدية والدهم أملاً في أن تسد شيئاً مما يعانونه من فقر وحاجة ماسة لمستلزمات الحياة، ولكن المطالبة بالدية لم تعد تصلح، بعد أن طالبنا بها وأمهلناهم شهرين، وذلك منذ عامين.

وقال الجد: لم تكن مساهمة الجمعية الخيرية في صبيا كافيةً، حيث يتكلف مؤونة البيت بشكلٍ دور.

هذا هو حال أبناء إبراهيم محمد حسن هتان الخمسة: حاتم وحسن وماجد وكريمة ومحمد، بعد وفاة والدهم، يعيشون في منزل جدهم في قرية الحنفقة التابعة لمحافظة صبيا، متأملين إصدار إثباتاتهم ليعيشوا كأقرانهم من السعوديين، والحصول على منزلٍ لهم وسيارة لقضاء حاجاتهم وما يعينهم من مال على متطلبات الحياة، وتحقيق ما حققته الدولة لأي أيتامٍ سعوديين، بعدما وصل بهم الحال لدرجة سيئة من الفقر في ظل غلاء المعيشة.

وقال الابن الثاني حسن: إنهم درسوا على أمل أنه حتى السادس الابتدائي فقط، ولكن توجهوا للأحوال المدنية في صبيا وزودتهم بخطاب للمدرسة ساهم في إكمال تعليمهم، وقال: نحن لا نملك أي مصدر رزقٍ، حتى الضمان الاجتماعي لم نحصل عليه لأننا لم نحصل على بطاقة أحوال أو بطاقة العائلة، جدنا متكفل بنا برغم أنه لا شيء لديه سوى ضمان لا يسد بيته هو، فكيف بنا. ولكن نعيش على ما تيسر لنا من حليب الماعز ونسلها مع جدنا، ولم يتبق منها إلا القليل.

من جهته، أكد د.هادي اليامي رئيس هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير لـ "سبق" أهميّة معالجة أوضاع هؤلاء الأيتام، والنظر في وضعهم ليهنأوا بحياة كريمة.

وحول ذلك قال المحامي عبدالكريم القاضي لـ "سبق": الموقف القانوني يتمثل في لزوم إثبات هويتهم ومتابعة إنهاء إجراءات التسجيل والإضافة بشهادة الميلاد، وفي حال عدمها يثبت بصك من المحكمة بذلك، لتتم على أثرها مرحلة التسجيل النظامي والقانوني بعد ذلك في وزارة الداخلية ممثلة في الأحوال المدنية، وفي حال تأخر الإجراءات من قبل المرفق الإداري بتسبب صادر من قبلها، فيتظلم لدى رئاستها أولاً ومن ثم المحكمة الإدارية إذا تطلب الأمر واستدعى اختصامها، وذلك حسب نص المادة الثالثة عشرة من نظام المرافعات الإدارية.

وتابع: وأما ما يتعلق بالدية، فبإمكان الأب نظاماً بأثر صك الولاية الموجودة لديه أن يتقدم بطلب الدية من المحكمة المختصة، وهو القضاء العام وإن لم تستكمل إجراءات التسجيل والإضافة بعد، ويستصدر بذلك الحكم الدية المعتبرة وقت صدور الحكم الآن، حسب قرار مجلس الوزراء رقم 43108 في 2/ 10/ 1432.

وحول سبب تأخير إثباتاتهم تواصلت "سبق" مع مدير أحوال جازان علي مدخلي، الذي قال: لا أعلم شيئاً عنهم، وأرجو أن يمروا على الإدارة غداً إن شاء الله، وبعد ذلك يكون هناك إيضاح.

"تعتزم التواصل معهم بعد نصف ساعة من نشر قصتهم في "سبق "حقوق الإنسان" تتفاعل مع مأساة "أيتام جازان" وتطلب بياناتهم

المصدر: جريدة سبق الأحد 12 صفر 1435هـ - 15 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/I6Lfde

محمد المواسي- سبق- جازان:

في تفاعل سريع من هيئة حقوق الإنسان بعسير في قضية أيتام جازان الخمسة.

وخلال نصف ساعة من نشر تقرير "سبق" المعنون بـ" 5 أيتام تحت خط الفقر بجازان جدهم الجميع ورفقت بهم "ماعز" جدهم"، تواصل المشرف على فرع الهيئة بمنطقة عسير مع "سبق"، طالباً تزويده ببيانات ومعلومات الحالة، ووسيلة التواصل معهم، لبحث إمكانية تقديم الدعم القانوني والمساعدة اللازمة من قِبل جهات الاختصاص.

قضايا المرأة والعنف الأسري تثير حفيظة حقوق الإنسان

المصدر: البشاير السبت 11 صفر 1435هـ - 14 ديسمبر 2013م
http://elbashayeronline.com/news-319635.html

خالد الصالح من الرياض

انتقدت الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان ضعف التجاوب المهني من المتلقين لبلاغات العنف الأسري على الرقم 1919 التابع للجنة الحماية الاجتماعية في وزارة الشؤون الاجتماعية، وكانت "الاقتصادية" تناولت عدم تلقي الرقم الخاص للجنة الحماية الاجتماعية أي اتصالات أو شكاوى بعد الساعة العاشرة مساء، ليعد الدكتور يوسف العثيمين وزير الشؤون الاجتماعية في حديثه لـ "الاقتصادية" بتمديد خدمة تلقي البلاغات على مدار الساعة، لكن هذا ما لم يتم حتى اللحظة وحتى شكوى هيئة حقوق الإنسان من ضعف التجاوب المهني للجنة في تلقي البلاغات.

وكانت هيئة حقوق الإنسان رصدت جملة من الادعاءات حول تعسف صاحب السلطة في ممارسة سلطته أو إساءته لاستخدامها، واستغلالها من أولياء أمور الأطفال والنساء بانتهاج ممارسات أفضت إلى تقويض الأسرة وهدم كيانها، مشيرة إلى أنها لاحظت تمادي البعض في تلك السلطة وسوء استغلالها في الحرمان من بعض الحقوق المشروعة من تعليم وعمل أو عضل أو تزويج القاصرات منهن، والاعتداء عليهن بالضرب وغيرها من الممارسات اللا إنسانية.

وبحسب آخر تقرير لها لعام 2012 حصلت "الاقتصادية" على نسخة منه فقد سجلت الهيئة 616 حالة إساءة معاملة وإهمال للمرأة والطفل، حيث استحوذت منطقة الرياض على النسبة الأكبر بواقع 150 قضية للذكور و 140 قضية للإناث، وحلت ثانية المنطقة الشرقية بـ 57 قضية للذكور و 67 للإناث، وجاءت منطقة مكة المكرمة في المرتبة الثالثة بـ 52 قضية للذكور و 48 للإناث، وجازان رابعاً بـ 14 حالة للذكور و 16 للإناث.

وأكدت الهيئة في آخر تقرير لها أن ترك المرأة المطلقة وأولادها بلا نفقة وفي بعض الأحيان بلا مسكن كانت من أكثر الشكاوى التي وردتها، إضافة إلى مماطلة بعض أولياء الأمور في إضافة أبنائه إلى سجل الأسرة، الأمر الذي حرمهم من التمتع من أبسط حقوقهم كالالتحاق بمدارس التعليم العام وحقهم في الرعاية الصحية.

وانتقدت الهيئة أيضاً الإجراءات المعمول بها لدى عدد من الجهات الحكومية كاشتراط موافقة ولي الأمر للراغبات في العمل أو الالتحاق بالجامعة أو بأحد برامج الدراسات العليا، أو إجراء عملية جراحية على الرغم من كونهن راشدات.

وأبانت الهيئة أن هناك عددا من الإجراءات والممارسات الإدارية لدى الأجهزة الحكومية أدت إلى استفحال المشكلة، ومن ذلك اشتراط حضور وموافقة ولي الأمر في معظم التعاملات الحكومية وهو ما عرض عدداً من النساء للاستغلال والتسلط، وطلب معرف على المرأة في الدوائر الحكومية، حتى وإن كانت تحمل الهوية الوطنية،

إضافة إلى كثرة المستندات والأدلة المطلوبة من المرأة لإثبات دعواها من تقرير للشرطة والفحص الطبي، ودليل المقاضاة الخاص بالاعتداء والتضرر منه، وتقارير أخرى عن العقم أو الإدمان للمدعى عليه من المرأة، إضافة إلى شاهد عيان في حال العنف الأسري وصعوبة الحصول عليه، مستغربة مثل هذا الشرط كون العنف الأسري يتم داخل البيوت بدون شهود.

وطالبت الهيئة بإيجاد أقسام نسائية التي تفتقدها العديد من القطاعات المهمة التي تلجأ إليها المرأة، كأقسام الشرط والمحاكم، إضافة إلى توفير مدخل خاص بالنساء، ولفتت الهيئة إلى أن ازدحام الممرات والمكاتب بالرجال يؤدي إلى شعور المرأة بالارتباك والحرج، وعدم إتاحة وقت كاف للاستماع إليها.

وشملت انتقادات الهيئة كثرة جلسات المحاكم وطول المدة بين وقت رفع الدعوى وصدور الحكم فيها، إضافة إلى تأخر إصدار الحكم وخصوصاً في قضايا الأحوال الشخصية، حيث نجم عن ذلك الحرمان من النفقة ورؤية الأبناء، وتعرض المرأة للعنف والتهديد والابتزاز.
كما طالبت الهيئة بسرعة توفير مدونة أحكام للأحوال الشخصية بعد أن نتج عن إهمال هذا الجانب تفاوت في الأحكام القضائية من قاض لآخر، وسرعة البت في إجراءات إصدار الأحكام في القضايا التي لا تحتمل الانتظار مثل النفقة وقضايا الحضانة ورؤية الأبناء، مؤكدة أن ذلك لن يتم إلا بتعيين قضاة للتنفيذ ومضاعفة أعدادهم عن التي تعمل حالياً والتي لا تغطي كثرة القضايا الواردة.

بعد صدور نظام الحماية من الإيذاء: من يحمي أطفالنا ؟

أميرة كشغري
أتردد أحيانا في الكتابة عن موضوع خضت فيه من قبل مع الخائضين، وكتبت أنا وغيري عنه عشرات ـ إن لم تك مئات ـ المقالات، ونوقش في الملتقيات والندوات والقنوات حد التخمة فوق الإشباع. ولكن رغم كل ذلك، تظل تلك المواضيع حية وكأن لم يتغير شيء كثير في التعامل معها. مثل هذه المواضيع كثيرة،
وأبرزها ما يتعلق بقضايا المرأة كالوصاية، وقيادة السيارة، والمحرم، وغيرها. ومنها كذلك قضايا العنف ضد الأطفال، التي كتبت فيها وعنها الكثير لدرجة أصبحت أشعر بأنني أردد ذاتي كل مرة أجد نفسي مرغمة على الكتابة حول الطفل وحقوقه.
تفيد الإحصائيات بازدياد حالات العنف ضد الأطفال بشكل خاص، وهي ظاهرة مقلقة، حيث تصل أرقام العنف الجسدي ضد الأطفال إلى درجة مخيفة. ويحصل العنف الجسدي بنسبة 32 في المائة في الأطفال أقل من 5 سنوات، بينما 27 في المائة في الأطفال بين 5 – 10 سنوات، و27 في المائة في الأطفال بين 10 – 15 سنة، و15 في المائة في الأطفال بين 15 – 18 سنة.
الأسبوع الماضي وحده حمل أخبارا موجعة عن عدد من حالات عنف ضد الأطفال، آخرها حالة عنف ارتكبها أب ضد ابنه ذي العشر سنوات. وهي ـ كما يقول الخبر ـ أول حالة عنف في محافظة جدة منذ بدء تطبيق نظام الحماية من الإيذاء الجديد.
الجديد في الحالة الأخيرة أنها وقعت بعد إصدار قانون الحماية من الإيذاء، ولا أعرف على وجه اليقين كيف سينعكس ذلك على التعامل مع هذه الحالة. يقول الخبر إنه تم استدعاء الأب والذي أقر أوليا بأنه عنف ابنه بسبب إهماله في دراسته، رغم أن المعلومات كشفت أن الطفل يتمتع بسلوك ومواظب على دراسته.
يقول الخبر «إنه سيم اتخاذ الإجراءات اللازمة عقب الانتهاء من التقرير الطبي، في حين تم أخذ التعهد على الأب إلى حين اتخاذ الإجراءات النظامية وإحالة الملف إلى الجهة المختصة».
وأضاف الخبر أن «إدارة الحماية الاجتماعية ستجري بحثا اجتماعيا متكاملا لأسرة الطفل المعنف لمعرفة المزيد من التفاصيل، فضلا عن التأكد من عدم تعرض أي من أفراد الأسرة إلى عنفٍ مماثلٍ».
الخبر ـ كما نقلته ـ ما زال يكشف عن غموض في التعامل مع حالات الإيذاء، حيث وردت عبارات مثل «الجهة المختصة» «الإجراءات النظامية»، وهي عبارات غير واضحة، خصوصا بعد أن صدر نظام الحماية وصدرت لائحته التنفيذية التي بينت الإجراءات النظامية وحددت بدقة الجهات المختصة بالتعامل مع حالات العنف ضد الأطفال.
ولذلك فهي لا تعطينا الثقة والاطمئنان بأن هناك إجراءات نظامية محددة ستتم بشكل واضح لا يقبل التكهنات ولا انحراف القضية إلى مجرى آخر يضيع حق الطفل المعنف من أبيه.

بدء صياغة لائحة نظام "حماية الطفل"وصدورها بعد 10 أشهر

جدة: نجلاء الحربي
باشرت 5 جهات حكومية صياغة اللائحة التنفيذية لنظام حماية الطفل حيث تشتمل اللوائح على حماية طلاب المدارس من الإيذاء اللفظي والعاطفي بمشاركة متخصصين بقضايا العنف ضد الأطفال.
وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن ممثلين عن كل من وزارات الداخلية والشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم والصحة والإدارة العامة للتعليم بوزارة الدفاع باشروا وضع اللائحة التنفيذية لـ"نظام حماية الأطفال"، ومن المتوقع أن يتم إصدار هذه اللائحة خلال 10 أشهر.

من جهته أكد عضو مجلس الشورى وعضو لجنة الأسرة والشباب لـ"الوطن" أن نظام حماية الطفل الصادر الذي وافق عليه مجلس الوزراء سيشمل العديد من النقاط الأساسية في اللائحة التنفيذية، منها حماية طلاب المدارس من العنف الذي يحدث في بعض الحالات كالعنف النفسي واللفظي،
متوقعا أن نظام حماية الطفل سيساهم بشكل كبير في القضاء على حالات العنف التي نشاهدها بين الحين والآخر، كذلك ستركز اللائحة على حقوق الطفل أثناء حدوث الطلاق بين الأبوين وتكفل له من يحميه ويقوم على رعايته، وكذلك تركز على جانب تجريم بعض الأعمال التي يستغل فيها الأطفال كالتسول وخلافه.
وأضاف أن الأطفال لهم وضعية وخصوصية تختلف عن باقي أفراد الأسرة، ومن هذا المنطلق قام مجلس الشورى باقتراح هذا النظام الذي وجد قبولا من مجلس الوزراء ويعمل حاليا على وضع اللائحة التنفيذية بمشاركة مختصين واستشاريين وعدة جهات حكومية، وتوقع صدور اللائحة التنفيذية للعمل بنظام حماية الطفل خلال الأشهر القليلة المقبلة.
ومن جهته أكد الباحث في شؤون العنف لدى الأطفال الدكتور سليمان المحيميد وأحد الأعضاء المشاركين في وضع اللائحة التنفيذية لنظام حماية الأطفال أن اللائحة يشارك في وضعها أكثر من 5 جهات حكومية جميعهم تحت مظلة الشؤون الاجتماعية حيث تشارك وزارة التربية والتعليم،
والصحة، والداخلية، ووزارة الدفاع والطيران، وأخصائيون نفسيون واجتماعيون من عدة جامعات في المشروع تحت مظلة الشؤون الاجتماعية.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

رغم دعم ميزانيتها بأكثر من 53 ملياراً... لازال نقص الأدوية وقلة الأسرة مستمرين!..

• الشورى": المواطنون يعانون نقص خدمات الصحة خاصة في الطوارئ والعناية والعمليات

المصدر: جريدة الرياض الأحد 12 صفر 1435هـ - 15 ديسمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/12/15/article892508.html

الرياض عبدالسلام البلوي

على الرغم زيادة الاعتمادات المالية لوزارة الصحة في العام المالي 331434، إلى أكثر من 53 مليار ريال بارتفاع نسبته 11%، إلا أنَّ المواطنين لايزالون يعانون من نقص الخدمات الصحية وصعوبة الوصول والحصول على الخدمة خاصة في أقسام الطوارئ والعناية المركزة والعمليات وقلة توفر الأسرة، الأدوية، وبعض المستلزمات.

توصيات للتوسع في شراء الخدمات والعلاج للمواطنين لحين الانتهاء من المشروعات التوسعية

لجنة الشؤون الصحية والبيئة بمجلس الشورى لاحظت كل هذا القصور من خلال دراستها لتقرير إنجازات وزارة الصحة للسنة الثالثة من خطة التنمية التاسعة التي تنتهي في 1436فطلبت من المجلس الموافقة على توسع الوزارة في شراء الخدمات الصحية والعلاج للمواطنين وتسهيل إجراءات ذلك لحين الانتهاء من المشروعات التوسعية في المرافق.

وخلصت صحية الشورى في تقريرها حصلت عليه الرياض وبعد مناقشات مع المندوبين والمستضافين من الصحة وغيرها، إلى أن هناك صعوبات تعترض خدمات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وبعض فئاتهم على الوجه المأمول وتضارب في المسؤولية وهو ما أدى إلى نقص وضعف جودة هذه الخدمات بالتكامل والشمول والكفاية والتوازن الجغرافي اللازم وبالتالي صعوبة الوصول إلى الخدمة والحصول عليها.

وأوصت اللجنة بإشراك القطاعات الأخرى ذات العلاقة في رسم استراتيجية الخدمات التي ستقدمها المراكز التخصصية التي تم اعتمادها لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة لتكون محققة لشمول وتكاملية الخدمات وفاعليتها.

وفي شأن ذوي الاحتياجات أيضا، طالبت اللجنة الصحية بالشورى بتنسيق الخدمات والمشروعات الصحية لهذه الفئة من خلال مجلس الخدمات الصحية وإيجاد تمثيل لوزارة الشؤون الاجتماعية في المجلس.

د. الربيعة

وتبيَّن للجنة الصحية التي يرأسها الدكتور محسن الحازمي وتنوبه الدكتورة لبنى الأنصاري، استمرار معاناة قطاعي الخدمات الصحية الخاص والخيري بسبب عدم شمول ووضوح ومرونة التنظيمات الفنية والإدارية، ويعاني القطاع الخيري والخاص من عدم وجود آليات مقننة شاملة لأوجه ترخيصه وضبط ممارسته الفنية.

اللجنة الصحية: تقرير الإنجازات طغى عليه السرد والتنظير ورصد لاستمرار عدم الالتزام بالسياسة الصحية

وشددت اللجنة على تسهيل إجراءات العمل الإداري مع ضبط الأداء في القطاع الصحي والخيري واعتمادها شريكين في تقديم الخدمة تفعيلاً للسياسة الصحية المعتمدة بشأنهما.

د. محسن الحازمي

وخلا تقرير إنجازات وزارة الصحة للعام المالي 331434، من البعد التحليلي وطغى عليه الجانب السردي التنظيري وظهر للجنة الشورى الصحية التي درست التقرير المحال إليها في الثاني من شعبان الماضي وأعادته منتهي الدراسة ومضمن بتسع توصيات للمجلس في السابع عشر من محرم المنصرم، ظهر للجنة استمرار عدم الالتزام الدقيق بالأسس المعتمدة في السياسة الصحية في المملكة، وذلك من ناحيتي حجم الاهتمام والجهد المبذول والتمويل لبعض المكونات المهمة.

تأخر إنجاز مشروعات الصحة العامة ورعاية الأمراض المزمنة .. وميول عن الرعاية الأولية وطب الأسرة

ولاحظت اللجنة تأخر إنجاز الأنشطة والبرامج والمشروعات الخدمية والبنائية المتعلقة بمجالات الصحة العامة وتعزيز الصحة والوقاية وأيضا برامج الصحة والبيئة المهنية وبرامج الرعاية الشاملة للأمراض المزمنة. ورصدت صحية الشورى ميولاً للوزارة عن بعض مفاهيم الرعاية الأولية وطب الأسرة، خلافاً للمعتمد علمياً والممارس عالمياً وغير منسجم مع الاستراتيجية الصحية المعتمدة.

صعوبات تواجه رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتضارب بالمسؤولية وضعف جودة خدمتهم

ودعت اللجنة الوزارة إلى وضع خطط استراتيجية وتشغيلية محددة ومقاسة للصحة العامة وصحة البيئة والصحة المهنية يتم تنسيقها مع الجهات ذات العلاقة.

وتماشياً مع دعوات منظمة الصحة العالمية والجهات الصحية والإقليمية الأخرى، طلبت اللحنة من الوزارة مضاعفة الجهد الكمي والنوعي في البرامج والأنشطة والمشروعات والقوى العاملة الخاصة ببرامج الرعاية الصحية الأولية وطب الأسرة وتعزيز الدعم المالي والبشري والفني بما يتناسب مع أهميتها وأولويتها.

وأوصت صحية الشورى بعد أن لاحظت عدم وجود آلية واضحة لاستقطاب الكوادر، أوصت بوضع آلية لاستقطاب وتأهيل وتمكين الكفاءات الإدارية من الجنسيين.

وشهدت ميزانية الصحة للعام الماضي اعتماد أكثر من 10 الاف و 700 وظيفة منها 8577 للكوادر الصحية أما الأطباء فتم تعيين 1741 إضافة إلى 6514 أخصائيا غير طبيب، وتم زيادة دعم بند الأدوية والمستلزمات الطبية بمليار و 150 مليون ريال ليتجاوز البند 4 مليارات ، وأعادت الوزارة فائض قدره 500 مليون ريال في سنة التقرير.

• الأمان الأسري" يطلق غداً حملة توعوية لمساندة الطفل

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 12 صفر 1435هـ - 15 ديسمبر 2013م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131215/Con20131215662195.htm

مريم الصغير (الرياض)

يطلق برنامج الأمان الأسري الوطني غدا الاثنين حملة توعوية بمشروع خط مساندة الطفل، وذلك بعد نجاح المرحلة التجريبية التي امتدت لعامين كاملين بهدف قياس مدى جودة أداء الخط وآلية العمل به من الناحيتين الفنية والتقنية، ومدى التفاعل معه من قبل المجتمع والهيئات المدنية والحكومية.

الحملة، التي تعتبر وزارة التربية والتعليم شريكا استراتيجيا فيها، تنطلق من خلال المؤتمر الإقليمي لخط مساندة الطفل في المملكة والذي ترعاه صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز رئيسة برنامج الأمان الأسري الوطني، وذلك في قاعة المؤتمرات الرئيسة بجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية، وتستمر ثلاثة أيام.

يشارك في أعمال المؤتمر وفود من دول خليجية وعربية وخبراء من خطوط مساندة عالمية ومؤسسات وهيئات محلية ومنظمات إقليمية ودولية، وتساهم في تنظيمه الشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني، ويدعمه برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) كراع ماسي وشركة الاتصالات السعودية STC كشريك تقني.

ومنذ تأسيسه عمل البرنامج على مشاريع عدة بهدف مكافحة العنف الأسري في المملكة، ويعد مشروع خط مساندة الطفل إضافة مكملة لجهوده في هذا الاتجاه، مستهدفا خدمة الطفولة في المملكة، حيث يقدم الخط خدمات الاستشارات المجانية

للأطفال واليافعين ممن هم دون سن 18 خلال أيام الأسبوع من التاسعة صباحا وحتى التاسعة مساء، ويتم خلال ذلك تقديم الاستشارة والإحالة من خلال أخصائيات مدربات ومتخصصات في مجال الخدمة الاجتماعية والنفسية ومؤهلات للتعامل بسرية مع الاتصالات الواردة.

وبحسب الاحصائيات التي أفادت بها الدكتورة مها المنيف، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمان الأسري الوطني، فإن عدد الاتصالات الواردة في تزايد مستمر، حيث تجاوزت 45000 اتصال في العام المنصرم، تركز معظمها خلال الأشهر الثلاثة الماضية وذلك بعد حملة التوعية التي تم إطلاقها بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم من خلال كافة المدارس في جميع أنحاء المملكة.

الشرطة وهيئة الادعاء تحققان في ملابسات الجريمة

اتهام مقيم وزوجته بقتل طفلهما وإخفاء جثته

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 12 صفر 1435هـ - 15 ديسمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131215/Con20131215661964.htm

عبد الله الذبياني (مكة المكرمة)

تحقق شرطة العاصمة المقدسة وهيئة التحقيق والادعاء العام ممثلة في دائرة النفس مع مقيم وزوجته «من جنسية عربية»، متهمين بقتل طفلهما البالغ من العمر ثمانية أعوام وإخفاء جثته.

وحسب مصدر - تحتفظ «عكاظ» بإسمه - فإن الشرطة وإدارة البحث الجنائي تعملان حاليا على جمع كافة المعلومات اللازمة عن ملابسات الجريمة للوقوف على تفاصيلها تمهيدا لإحالتها إلى جهات الاختصاص لمواصلة التحقيق فيها. فيما يتم توقيف المتهمين على ذمة التحقيق في القضية لمعرفة دور كل منهما، وما إذا كان هناك متورطون آخرون في قتل المجني عليه وإخفاء جثته.

ومن المتوقع أن تصدر شرطة العاصمة المقدسة اليوم بيانا توضح فيه ملابسات الواقعة والأسباب التي أدت إلى قتل الطفل وإخفاء جثته..

24136 قضية إثبات طلاق أمام القضاء السعودي خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الأحد 12 صفر 1435هـ - 15 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/582318

الرياض - أحمد الجروان
كشفت وزارة العدل عن إصدار المحاكم أحكاماً قضائية في 24136 قضية إثبات طلاق خلال العام الماضي.
وأوضح إحصاء حديث صادر عن وزارة العدل (حصلت «الحياة» على نسخة منه) أن 24136 قضية إثبات طلاق صدرت من المحاكم المتخصصة، مشيراً إلى أن مكة المكرمة تصدرت المناطق في عدد حالات الطلاق، بينما لم تسجل منطقة نجران أية حالة طلاق العام الماضي. (للمزيد)
وأشار الإحصاء إلى أن عدد إثباتات قضايا الطلاق الصادرة من المحاكم الإنهائية في منطقة مكة المكرمة بلغ ما يزيد على 5 آلاف إثبات طلاق، وسجلت المنطقة الشرقية 4489 إثباتاً، بينما أصدرت منطقة الرياض 1748 إثباتاً العام الماضي.
وبيّن أنه تم خلع 52 امرأة أزواجهن في المحاكم السعودية خلال العام الماضي، فيما أُصدرت أحكام في 146 قضية إثبات عدم دخول بالزوجة.

15 قاضياً يلزمون "أمانة جدة" بإعادة مخطط إلى ملاكه رغم امتناعها

المصدر: جريدة الحياة الأحد 12 صفر 1435هـ - 15 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/582317

جدة - أحمد الهلالي
امتنعت أمانة محافظة جدة أخيراً عن تنفيذ أحكام أصدرها 15 قاضياً في منطقة مكة المكرمة تلزمها بإعادة «مخطط سكني» إلى ملاكه، والسماح لهم باستكمال البناء وفق الصكوك والأوراق الثبوتية الخاصة بالقضية. واتفق هؤلاء القضاة على أن قرار الأمانة بإيقاف مخطط في شمال المحافظة يعتبر باطلاً ومخالفاً للشرع ولأنظمة البناء والأوامر السامية، وعليه يجب تسليم المخطط إلى ملاكه، وإلغاء قرار الأمانة بالإيقاف، وتمكين المواطنين المدعين من عقاراتهم. (للمزيد)
وأكد مصدر موثوق لـ«الحياة» أن هذا المخطط تم التصرف فيه، إذ نفذت الأمانة عليه منحاً للمواطنين، وتم الإفراغ لأكثرهم بصكوك شرعية، وتم تداول بعضها بالبيع والشراء، مضيفاً أن المواطن ليس مسؤولاً عن تصرف الجهة الحكومية، خصوصاً أن الصكوك الشرعية لها حرمتها ويجب حماية ما ترتب عليها من حقوق بحيث لا يتعرض لها إلا من خلال القضاء، ولا يمكن إلغاؤها إلا بعد مرافعة شرعية يمثل فيها طرفا النزاع ويصدر حكم بنتيجتها. واعترف مساعد الأمين للشؤون القانونية، في خطاب وجهه إلى أمين المحافظة (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، بضعف موقف الأمانة في الدعاوى المرفوعة ضدها، وأنه كان يجب التريث لحين ورود التوجيه من المقام السامي قبل التصرف وتطبيق المقترح الأول في شأن المخطط.

وقال: «تم رفع دعاوى من جانب مواطنين يطالبون بإلغاء قرار الأمانة بإيقاف أعمال البناء والسماح لهم باستكمال العمل، إضافة إلى طلبات تعويض للأضرار التي أصابتهم خلال فترة الإيقاف، موضحاً أن هناك دعاوى لملاك آخرين في الموقع يطالبون بمنحهم تراخيص بناء لأراضيهم».
وجاءت هذه التطورات في قضية «مخطط شمال جدة»، بعد صدور أحكام شرعية عدة تلزم «أمانة جدة» بتمكين المواطنين من أراضيهم والتصرف فيها، إذ أكدت المحكمة في حكمها الصادر لأحد المتضررين من الإيقاف أن الأمانة أوقفت «المدعي» من التصرف في عقاره بحجة أن الأرض في الأصل مخصصة لحديقة عامة، وأن الأوامر العليا قضت بعدم تعديل استعمالات المرافق العامة أو منحها

قانون الأحوال الشخصية: البلوغ 18 عاماً .. والزوجية "شراكة" لا "قوامة"

المصدر: جريدة الحياة الأحد 12 صفر 1435هـ - 15 ديسمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/582316

الرياض - حياة الغامدي
أبلغت مصادر موثوق بها «الحياة» أن قانون الأحوال الشخصية المختص بتنظيم العلاقات الأسرية وحقوق المرأة والطفل والغائب والمجهول، سيتضمن مادة تحدد سن البلوغ لدى الجنسين بـ 18 عاماً، بحيث لا يمكن تزويج الفتاة القاصر حتى في حال موافقة ولي أمرها إلا بأمر قضائي إن كان عمرها يصغر السن المحددة بموجب ذلك القانون. (للمزيد)
وذكرت أن مشروع قانون «الأحوال الشخصية» ينتظر أن يعرض على مجلس الشورى السعودي قريباً، وسيكون مستنداً إلى «وثيقة مسقط» التي أقرها وزراء العدل لدول مجلس التعاون الخليجي عام 1998. وشددت على أن قانون «الأحوال الشخصية» لن يخرج عن الإطار العام للأحكام التي وردت في القانون الموحد للأحوال الشخصية لدول الخليج (وثيقة مسقط)، مع وجود اختلافات بسيطة في الصياغة. وأشارت إلى أن أحكام نظام الأحوال الشخصية ستؤكد المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الأحكام، مضيفة: «لا يوجد فرق بين المرأة والرجل، وإسقاط الولاية إلا في ولاية النكاح، لاسيما وأن الشريعة الإسلامية توجب الولي عند عقد النكاح، أما بقية التصرفات فتمنح الحرية». وأكدت أن القانون سيعتبر العلاقة بين الزوجين «شراكة»، مستبعداً بذلك مصطلح «القوامة» لمنع إساءة استخدام «القوامة».
وقالت إنه تمت إضافة أحقية اشتراط الزوجة الطلاق عند عقد النكاح إذا تزوج الزوج من أخرى، إضافة إلى جانب بقاء المرأة في منزلها بعد الطلاق إذا لم يكن طلاق بينونة كبرى. ولن ينص القانون على بقائها داخل المنزل بعد طلاق البينونة لعدم وجود نص شرعي لذلك، وارتباطه بحق ملكية الرجل لذلك المنزل.

"سرقة كتاب" تلاحق مسؤولا في "نزاهة"

المصدر: صحيفة الوطن الأحد 12 صفر 1435هـ - 15 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

الرياض: تركي الصهيل
علمت "الوطن" أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة"، تلقت بلاغا ضد أحد مسؤوليها –تحتفظ الصحيفة باسمه- بدعوى سرقة مجهود علمي لكتاب وكاتب أجنبي، حيث زود مقدم الشكوى الهيئة بنسخة من ذلك الكتاب.
وزعم مقدم الشكوى أن أحدا ممن تم تعيينهم في "نزاهة" وشريكا آخر له، مارسا شكلا من أشكال الفساد، بسرقة مجهود علمي، ونسبه لنفسيهما.
وأشارت مصادر "الوطن"، إلى أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، تلقت هذه الشكوى على هيئة بلاغ، في شهر جمادى الثانية المنصرم، وطلب مقدم الشكوى من رئيس "نزاهة" محمد الشريف، التحقق من الأمر، فيما لم يتسن الحصول على معلومات أكيدة حول الإجراء الذي اتخذته هيئة مكافحة الفساد تجاه ذلك البلاغ.
وأوضحت الشكوى أن الكتاب المشار إليه، تم سحبه ومنع تدرسيه في جامعة الملك سعود، غير أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء آخر بشأنه.
وأمل مقدم الشكوى – تحتفظ الصحيفة باسمه- من رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، التحقق من هذا الأمر، واتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأن "سرقة المجهود العلمي" من أحد ممن التحقوا بالعمل داخل الهيئة مؤخرا.
يذكر أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، تشترط 5 اشتراطات لتقديم أي بلاغ، تتضمن أن يكون بخطاب موجه لرئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وكتابة اسم المبلغ كاملاً مع التوقيع، ورقم الاتصال والعنوان، ورقم الهوية الوطنية، مع إرفاق صورة منها، وللمبلغ الحق في طلب الاحتفاظ بسرية هويته إذا رغب.
وتشمل الاشتراطات كذلك أن يكون البلاغ جديا، وألا يتضمن شكاوى كيدية قد يتعرض مقدمها للمساءلة، وأن تكون صياغته واضحة، وموضوع البلاغ محددا، وألا يكون قد تقدم بنفس البلاغ للهيئة أو لإحدى الجهات الحكومية، وإرفاق الأدلة والقرائن إن وجدت.

حرمان "مثيري الفتنة" من "العفو العام"

المصدر: صحيفة الوطن الأحد 12 صفر 1435هـ - 15 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

جدة: محمد المرعشي
أكدت جهات مختصة على ضرورة منع من يسعون في إثارة الفتنة والمساس بالأمن الوطني من الاستفادة من أي عفو عام عن السجناء، وطالبت تلك الجهات بحرمان من يسعون إلى خلق حالة من الاضطراب الأمني والاجتماعي الذي تمتد أضراره إلى الممتلكات وخلق حالة من الفوضى، من حالات العفو التي تصدر عن السجناء، مشددة على ضرورة أن يطبق الجزاء النظامي بحق مرتكبي هذه الأفعال الضالة، ليكون ذلك رادعا لكل من تسول له نفسه المساس بأمن البلد ومقدراته.

وكشفت مصادر مطلعة لـ"الوطن" أن الاستثناء من العفو سيشمل كل من يدان بقضايا من شأنها المساس بأمن الدولة مثل المظاهرات والاعتصامات وتأليب الرأي العام، وأشارت المصادر إلى أن الاستثناء يأتي ضمن القضايا التي تمس أمن الدولة.

إلى ذلك، حصلت "الوطن" في وقت سابق على تعميم لوزارة الداخلية، المبني على الأمر السامي الكريم بالموافقة على العفو في الحق العام بمناسبة شهر رمضان وفقا لعدة قواعد، منها: الموافقة على العفو للمحكوم بالحق العام، ويعفى من السجناء المحكومين من لا تندرج قضاياهم ضمن القضايا الكبيرة بناءً على المادة 112 من نظام الإجراءات الجزائية، حيث يعفى هؤلاء من عقوبة السجن التعزيرية مهما كانت محكومياتهم، أما عقوبة الجلد التعزيرية الصادرة فمن حان وقته ينفذ، وما فات وقته يمضي مدة السجن أو لم يحن فيعفى من التنفيذ كما تضمن العفو السجناء المحكومين في الحق العام الذين لا يستفيدون من عقوبة السجن التعزيري إذا أمضوا نصف محكومياتهم داخل السجن مع إنفاذ ما حان وقته من جلد.

كما يعفى السجناء الموقوفون والمحكومون في قضايا استعمال القات أو حيازته بقصد الاستعمال من عقوبة السجن التعزيرية للحق العام، وما عدا هؤلاء من المحكومين في قضايا القات فيشمل العفو من أمضوا ربع محكومياتهم أو أمضوا سنة داخل السجن أيهما أسبق مع إنفاذ ما حان وقته من جلد تعزيري.

كما يعفى من السجناء الذين يتوقف إطلاق سراحهم أو إبعادهم على عقوبة الغرامة المالية بما لا تزيد عن مئة ألف ريال مع مراعاة ما ورد في الفقرة 11 من الأحكام العامة لقواعد هذا العفو الخاصة بالمستثنين من الإعفاء من الغرامة والسجناء السعوديين المشمولة قضاياهم بهذا العفو ويتوقف إطلاق سراحهم على الغرامة الزائدة عن مئة ألف، فهؤلاء يطلق سراحهم ويعاملون فيما يخص الغرامات الزائدة بموجب إيرادات الدولة، والسجناء الوافدون المشمولة قضاياهم بهذا العفو وتعذر إبعادهم بسبب الغرامة الزائدة عن 100000 ريال فهؤلاء يكلفون بالسداد، وفي حالة عجزهم بعد التحري عن أموالهم يحالون للمحكمة لإثبات إعسارهم شرعا، ومن ثم يعاملون فيما يخص الغرامة الزائدة بموجب نظام استبدال الغرامة بالحبس على ألا تزيد مدة الحبس على سنة واحدة.

حقوق الإنسان والثورة السورية

المصدر: جريدة الشرق الأوسط السبت 11 صفر 1435هـ - 14 ديسمبر 2013م

اضغط هنا

جمال قارصلي

ها هي تمر علينا الذكرى الـ65 لليوم العالمي لحقوق الإنسان، والتي تتزامن مع مرور ألف يوم على انطلاق ثورة الحرية والكرامة في سوريا. في هذا اليوم (10-12-1948) أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة حق كل إنسان في التمتع بالحرية والكرامة والمساواة، مهما كانت صفاته ولونه وعرقه ودينه. هذه الحقوق ليست محصورة على مجتمع معين، بل صالحة لكل مكان في العالم ولكن وللأسف يتفاوت تطبيقها بين مجتمع وآخر، متأثرا بمستواه الحضاري والفكري وبتراثه ومعتقده وعاداته وتقاليده. كذلك الانتهاكات لحقوق الإنسان تتفاوت بين مجتمع وآخر، وأكثرها لا إنسانية هي التي تجري تحت حكم الأنظمة القمعية والاستبدادية والديكتاتورية. هذه الانتهاكات تستفحل وتزداد قسوة في الظروف الاستثنائية مثل الحروب والكوارث. ما يعانيه الشعب السوري الآن من مجازر وعمليات تهجير وتشريد وإهانة وذل في داخل سوريا وخارجها قد تجاوز كل التوقعات والتصورات، ولم يسبق لشعب آخر أن مر بمثل هذه الكارثة، وما يعيشه هذا الشعب الآن لا يمكن وصفه إلا بالمأساة المليئة بالفظائع والانتهاكات اللاإنسانية. عدم اكتراث بعض الأنظمة العربية بالقرارات الأممية

لحقوق الإنسان ولعقود طويلة، وكذلك استهتارها بالقيم والمبادئ الإنسانية التي استنبطها المجتمع من دينه وتراثه وحضارته، من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى اندلاع الثورة في سوريا وفي دول عربية أخرى.
إن تراكم الانتهاكات لحقوق الإنسان في أي مجتمع كان ولحقبة طويلة قد يؤدي في نهاية المطاف إلى ردود فعل عكسية تأخذ بالمجتمع إلى حالة لا تحمد عقباها. ألم تكن عملية اعتقال أطفال درعا هي الشرارة التي أدت إلى إشعال نار الثورة السورية والتي كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، وخصوصا عندما سمع أهالي وأقارب الأطفال المعتقلين بأن أطفالهم يتعرضون للاغتصاب ولاقتلاع الأظافر والتعذيب من قبل رجال الأمن؟ كذلك الاعتقالات التعسفية الكثيرة وآليات التعذيب في المعتقلات وإساءة معاملة المعتقلين وموت بعضهم تحت التعذيب واختفاء بعضهم قسريا كانت لدى شريحة كبيرة من المعتقلين السابقين الذين تم الإفراج عنهم سببا مباشرا للانخراط في صفوف الثورة السورية وبحماس شديد.
هؤلاء الشباب أصبحوا يشعرون بأنهم أضاعوا أغلى ما يملكونه في حياتهم، ألا وهي كرامتهم، بسبب انتهاك رجال الأمن لها ولفترات طويلة، وأصبحوا يحسون في قرارة أنفسهم بأنهم منزوعو الكرامة والحرية، فلهذا فضلوا الموت على حياة الذل والعبودية والقهر وصار شعارهم: الموت ولا المذلة! الأنظمة العالمية والمؤسسات الأممية تصل إليها تقارير كثيرة حول انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا ودول أخرى، ولكنها لا تحرك ساكنا وتكتفي بالاستنكار والشجب، وهي تعلم أن هذه الأنظمة الديكتاتورية تدوس على حرية وكرامة مواطنيها بالأرجل ولا تطبق أيا من القرارات الأممية لحقوق الإنسان.
بعض هذه الدول تذهب إلى أبعد من ذلك وتتعامل مع هذه الديكتاتوريات بمعايير مزدوجة بخصوص حماية حقوق الإنسان، وتقوم وبشكل مباشر بدعم انتهاك هذه الحقوق في تلك الدول. على سبيل المثال، لا تسمح قوانين كثير من الدول المتحضرة بانتزاع الاعترافات من المتهمين تحت التعذيب، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، فتقوم هذه الدول باستجداء «خدمات» الأنظمة القمعية لكي لا «تتلوث» أيديها بمثل تلك الأفعال غير الإنسانية، التي أساسا يعاقب عليها قانون بلادها، فترسل من تريد استجوابهم إلى هذه الأنظمة الديكتاتورية مثل ما حصل مع معتقلي غوانتانامو، الذين وجهت إليهم تهمة العمل مع تنظيم القاعدة. عملية الاستجواب هذه تجري تحت أقسى أنواع التعذيب واللاإنسانية من أجل إجبار المتهمين على الاعتراف بجرائم ربما لم يقوموا بارتكابها. «النظام» في سوريا كان أول من قدم «خدمات» كهذه لمثل هذه الدول، وكان يريد بواسطتها أن يبرئ أعماله الإجرامية التي يقوم بها ضد مواطنيه، وكذلك التقرب من أصحاب القرار في تلك البلاد.
بفارغ الصبر ينتظر الشعب السوري اليوم الذي تجري فيه معاملته من قبل سلطة بلاده بشكل إنساني وتقوم على صيانة كرامته وحقوقه وحريته في التظاهر والاستنكار والشجب من دون أن يقوم رجال الأمن بقتله بالرصاص الحي أو اعتقاله وإهانته والمساس بكرامته. ألا نتذكر الرجل السوري في التلفاز وهو يقول باكيا بسبب المعاملة اللاإنسانية التي تلقاها من قبل رجال الأمن في سوريا: «أنا إنسان.. ماني حيوان». للأسف في كثير من دول العالم يوجد للحيوان حقوق أكثر من الإنسان الذي يعيش تحت أنظمة ديكتاتورية قمعية فاشية.
كل من يعتبر نفسه إنسانا عليه أن يدافع عن حقوق الإنسان وفي كل مكان من العالم لأنه بذلك يدافع عن حقوقه الشخصية، وعلى المجتمع الدولي أن يحمي هذه الحقوق ويصونها، وأن لا يفرق بين إنسان منحدر من مجتمع فقير وآخر من مجتمع غني، أو من دولة قوية وآخر من دولة ضعيفة، فيكون بذلك قد حمى حقوق أغلى ثروة في الدنيا وأقدس شيء من المخلوقات.. ألا وهو الإنسان.
* نائب ألماني سابق من أصل سوري

30٪ من السكان

المصدر: صحيفة الوطن الأحد 12 صفر 1435هـ - 15 ديسمبر 2013م
اضغط هنا

صالح الشيحي

الإعاقة الجسدية ليست مشكلة كبيرة.. كثير من المعاقين - أو كما يطلق عليهم في السعودية ذوي الاحتياجات الخاصة - برعوا في مجالات ومواهب متعددة.. المشكلة فقط حينما تترافق الإعاقة الجسدية مع الإعاقة الذهنية!

قبل أيام تناقلت وكالات الأنباء العالمية على نطاق واسع الاحتجاجات الواسعة التي عبّر عنها الصُم في العالم.. بسبب مترجم مزيّف للغة الصم، تمت الاستعانة به للترجمة على منصة حفل تأبين نيلسون مانديلا، على مرأى من قادة من مختلف أنحاء العالم، مؤكدة أنهم مثلنا قد انطلت عليهم حيلة المترجم المزيف.. لكنها - وهنا حجر الزاوية - لم تنطل على مجتمع الصم العالمي الذي أثارته هذه الحركة اللا أخلاقية ضدهم وضد حاجاتهم.. الأمر تجاوز السيطرة، وذهب كثيرون إلى أن ما حدث يعد خرقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المعاقين.. ولك أن تتخيل أنك تتابع فيلماً فرنسياً مترجماً وتفاجأ بوجود شريط أسفل الشاشة يقول لك نعتذر لك الترجمة التي ستقرأها غير صحيحة! - ما هي ردة فعلك!

تعجبني جداً الحركة الحقوقية التي يقوم بها كثير من المعاقين في العالم على اختلاف إعاقاتهم.. ولا يعني هذا أنني أقلل من هذه الشريحة المهمة في الداخل.. فأنا لا أعرف ظروفهم بشكل جيد.. قبل أيام احتفلت جمعيات المعاقين في بلادنا باليوم العالمي للإعاقة تحت شعار جميل عنوانه "مجتمع شامل للجميع".. على هامش ما تم نشره من أخبار خجولة حيال هذه الاحتفالية العالمية، تلقيت رسالة من صديق عزيز يقدم خلالها اقتراحاً لمن يهمه أمر هذه الفئة الغالية.. يقول لي في الوسط الرياضي هناك مطبوعات خاصة بالرياضة.. وهناك نسخ إلكترونية كذلك، على الرغم من وجود أقسام رياضية خاصة في الصحف الأخرى.. فما الذي يمنع استنساخ ذلك في وسط ذوي الاحتياجات الخاصة، بمعنى: إنشاء صحيفة يومية مستقلة تعنى بمئات الآلاف من ذوي الاحتياجات الخاصة!

آخر الإحصائيات التي قرأت عنها تعود إلى عام 1994 تكشف عن وجود 3.73% من سكان المملكة يعانون من أحد أنواع الإعاقة.. معلومة أخرى تؤكد وجود 730 ألف معاق مسجلين بشكل رسمي في بلادنا.. ألا يستحقون صحيفة خاصة بهم!

طالبوا برفع المكافآت لأنها لا تكاد تكمل نصف الشهر

غلاء المعيشة في "بوسطن" يهدد مستقبل مبتعثي المملكة

المصدر: جريدة سبق السبت 11 صفر 1435هـ - 14 ديسمبر 2013م
http://sabq.org/U3Lfde

سمران القثامي- سبق- بوسطن:

قال مبتعثون سعوديون في بوسطن الامريكية: إن المكافأة التي يحصلون عليها ضعيفة جداً أمام غلاء الأسعار وارتفاع الضريبة، في مدينة تعد الأغلى بين المدن الأمريكية من حيث السكن والضريبة العالية، ما يثقل كاهلهم ويسبب لهم حالة من التوتر النفسي وعدم الاستقرار.

وقال رئيس النادي السعودي في جامعة بوسطن يوسف بن علي الراجحي لـ "سبق" هاتفياً: إن وزارة التعليم العالي دائماً تنصح المبتعثين بالدراسة في الجامعات ذات التصنيف العالي، ولكن ألم تعلم الوزارة أن أفضل جامعة في العالم -هارفرد- في بوسطن، وهذه المدينة من أغلى المدن في أمريكا، فمثلاً لنأخذ على سبيل المثال السكن، فمتوسط سعر السكن لغرفة لشخص واحد ألف دولار من غير الكهرباء، فكيف لطالب مكافأته الشهرية 1840 دولاراً أن يغطي تكلفة السكن والأكل والمواصلات والكتب الدراسية وغيرها من المصروفات الأساسية.

وأضاف: إذا كان المسؤولون في الوزارة يدعون الطلبة للالتحاق في الجامعات في بوسطن، فزيادة المكافأة هي الحل في مدينة الغلاء بوسطن.

وتابع: أتمنى من مسؤولي الوزارة زيارة خاطفة لبوسطن بمبلغ نفس مكافأة المبتعثين لنرى كيف يقتصد هذا المسؤول في المصروف لكي يأقلم نفسه العيش بهذا المبلغ.

وأشار إلى أن زيادة المكافأة لطلاب بوسطن تعني زيادة الطلبة الدارسين في جامعات التصنيف العالي مثل هارفرد و MITوبوسطن وغيرها وذلك سينعكس إيجابياً على اقتصاد دولتنا الحبيبة.

وذكر طالب الماجستير في بوسطن عدنان العمري، متحدثا عن أسعار الشقق، أنها تتزايد بشكل تصاعدي كل عام طبقا لعامل الطلب المتزايد على الشقق، وتتضح الصورة أكثر إن علمنا أن مدينة بوسطن تضم 250 ألفاً من الطلبة القادمين من كل أنحاء أمريكا والعالم للدراسة في جامعاتها المرموقة.

ولفت إلى أن الاستئجار بالقرب من الجامعة يعطي الطالب فرصة ذهبية للبقاء ضمن البيئة الجامعية بالاستفادة مما توفره الجامعة من مقدرات كالدراسة في مكتباتها، الاستفادة من معاملها الحاسوبية المتوفرة، ممارسة مختلف الرياضات، والمساهمة في الأنشطة والأندية الطلابية بفاعلية أكبر، مضيفا أنّ محدودية المكافأة والتي لاتتلائم مطلقا مع غلاء المعيشة يدفع غالبية الطلاب إلى السكن في مناطق بعيدة عن الجامعة لتوفير مايقارب المئتي دولار وذلك للأسف يحرمهم من البقاء ضمن البيئة الجامعية الفريدة التي توفرها جامعتنا.

وقالت الطالبة المبتعثة في بوسطن شريفة المحيش: أنه يتم صرف 200 دولار فقط للطفل الواحد وهذا مبلغ زهيد جداً في مدينة بوسطن. فنحن ندفع أسبوعيا أكثر من هذا المبلغ في أرخص الحضانات في بوسطن. وطالبت المحيش في إيجاد حل عاجل لمسألة رسوم الحضانة.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 12 صفر 1435هـ - 15 ديسمبر 2013م

http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/581914

المصدر: جريدة الرياض الاحد 12 صفر 1435هـ - 15 ديسمبر 2013م

http://www.alriyadh.com/2013/12/15/section.comic.html